الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة **٤ ألف**

الاثنين، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ٩/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون ..... (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين

البندان ١٣ و ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نبدأ بقائمة المتكلمين، أود أن أنتقل إلى بعض المسائل التنظيمية المتعلقة بسير الجلسات العامة. وفقا للقرار ٢٩٠/٧٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونية ٢٠١٦، وُضعت قائمة المتكلمين على أساس أن تقتصر البيانات على ٤ دقائق. ولمساعدة المتكلمين على إدارة وقتهم، رُكِّب نظام ضوئي على منصة المتكلمين. أود أن أناشد جميع المتكلمين التعاون في التقيد بالحدود الزمنية خلال إدلائهم ببياناتهم، لكي يتسنى الاستماع في الوقت المحدد لجميع الوفود المسجلة أسماؤهم على قائمة المتكلمين.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب صاحب الفخامة أندريه كيسكا، رئيس الجمهورية السلوفاكية.

الرئيس كيسكا (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن لإتاحة هذه الفرصة لي لكي أكون المتكلم الأول في القاعة. إن أزمة الهجرة إحدى أسوأ الأزمات التي حدثت منذ الحرب العالمية الثانية. فالملايين من الناس يغادرون بلدانهم بسبب الحرب أو الخوف أو نقص المواد الغذائية. أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولا، ينبغي لنا ألا نتكلم عن الأرقام، بل عن المشاكل الإنسانية الحقيقية فيما يتعلق بالأطفال والأمهات والآباء والأسر. وينبغي ألا نتحدث عن ملايين البشر، بل عن الحالات الفردية للذين يفرون من خطر الموت.

ولقد كانت لي فرصة بأن التقي بلاجئين من العراق في بلدنا. وعندما تكلمت معهم قالوا لي إنه كانت لديهم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

مهلة ثلاث ساعات للمغادرة ولو لم يغادروا، لكانوا قد لقوا حتفهم. بهذه الطريقة ينبغي لنا أن نفكر – بشأن الحياة الحقيقية للناس وقصصهم.

وللقيام بذلك، وهذه هي النقطة الثانية، يجب علينا أن نفكر في كيفية العمل بكفاءة. والعمل بكفاءة يعني وضع ما لدينا من أفضل الأدوات والمنظمات والأشخاص معا. ولهذا السبب ترحب سلوفاكيا بالاتفاق الجديد بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بلدي، الذي يتولى حاليا رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي، يؤيد سياسة مستدامة للهجرة واللجوء.

وأخيرا، إننا ننسى أحيانا أن بلداننا ناجحة. وفي بعض الأحيان، ننسى أنه بسبب ذلك لدينا واجب أخلاقي. ولا يقتصر الواجب الأخلاقي على أن يفكر الأشخاص الناجحون في كيفية مساعدة الآخرين فحسب، بل أيضا الواجب الأخلاقي المفروض على البلدان الناجحة المعاصرة لتفكر في كيفية مساعدة المحتاجين وكيفية تقاسم ثروتها.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد محمدو بخاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.

الرئيس بخاري (تكلم بالإنكليزية): إنه لش رف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة وأن أشارك في الجهود الرامية إلى إيجاد حل للشواغل المتزايدة بشأن التحركات الكبيرة للمهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا في جميع أنحاء العالم. وإنها ليست مجرد مصادفة أن تلك التحركات تحدث في جميع أنحاء العالم، وذلك بالنظر إلى الأزمات الجارية والاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات العواقب الوخيمة. ونحن نعلم جميعا أن الهجرة ليست جريمة، لا سيما عندما ينتقل الأشخاص عبر الحدود الدولية بغية التماس اللجوء من الخطر على الحياة أو الحرية الشخصية أو من خطر السجن. إن حركة البشر تعبير ضروري عن الحق الأساسي في حريتي السلامة وتحقيق الذات، وطلب اللجوء حق مشروع يعترف به القانون الإنساني الدولي.

والواقع هو أن العالم في معضلة. ومطلوب من الأمم وبموجب القانون الإنساني الدولي أن تكفل حرية تنقل الأشخاص، ولا سيما أولئك الذين يهربون من خطر وشيك على حياتهم، وذلك من خلال ضمان السلامة والأمن والكرامة. وتترتب عن تلك المسؤولية تكلفة مالية كبيرة وتداعيات خطيرة على السلم والأمن الوطنيين في الدول ذات الظروف السياسية والاقتصادية الهشة. ومن المؤسف أن الدول القادرة والراغبة في استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين، هي، مع استثناءات قليلة مثل الأردن ولبنان وألمانيا، تمارس ضبط النفس في ضوء التهديدات التي يشكلها الإرهابيون والجماعات المتطرفة العنيفة. وذلك أمر هام بشكل خاص، إذ أن لهذه الدول أيضا التزاما متطابقا بحماية سلامتها الإقليمية وبالحفاظ على رفاه مواطنيها.

وإن قضية اللاجئين والمهاجرينفيما يتعلق بنيجيريا لن تكون كاملة دون الإشارة إلى الأشخاص المشردين داخليا – وهم ضحايا الفظائع الرهيبة التي تقترفها جماعة بوكو حرام. فقد تسبب تمرد جماعة بوكو حرام مشكلة لاجئين هائلة، إذ بلغ عددهم حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ شخص فيالدول المجاورة لنيجيريا. وفي نيجيريا، يعيش ما يزيد على مليوني شخص من الأشخاص المشردين داخليا من المنطقة الشمالية الشرقية في مخيمات عديدة في جميع أنحاء البلد. وفي مواجهتها لذلك التحدي، استضافت نيجيريا مؤخرا، وبالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حوارا إقليميا حول تشريد الأشخاص، وذلك في إطار حوار إقليمي بشأن الحماية في حوض بحيرة تشاد. واسمحوا لي أيضا بأن أذكر أننا قد نفذنا بجدية عدة برامج موجهة للناس، مثل لجنة التدخل للحماية

بغية إعادة تأهيل المنطقة الشمالية الشرقية، وصندوق دعم الضحايا، ومبادرة المدارس الآمنة، ولجنة تنمية منطقة الشمالية الشرقية، والتي هي حاليا في طور العملية التشريعية، بغية تلبية الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المشردين داخليا. ونحن نبذل جهودا متضافرة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية لمواطنينا عن طريق الحد من المخاطر ومواطن الضعف وزيادة القدرة على التكيف من خلال التدريب المهني وبرامج اكتساب المهارات.

وأظهرت نيجيريا أيضا اهتماما يستحق التقدير فيما يتعلق بمسائل التنقل البشري العالمي بوضعها لعدد من الصكوك لأغراض المراقبة، والتي تشمل سياسة وطنية للهجرة، وسياسة لهجرة العمال، والقوانين المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، والأجهزة الوطنية النيجيرية المعنية بالهجرة وإنفاذ قوانين المخدرات. وآمل أن يُؤخذ التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مأخذ الجد.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد جورجي إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً.

الرئيس إيفانوف (تكلم بالمقدونية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): إننا نعيش في القرن الحادي والعشرين، وفي زمن من الأمل والخوف. فمن ناحية، لدينا آمال في حياة أفضل، والتعليم والتنمية الاقتصادية وحماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم. ومن ناحية أخرى، هناك خوف من عواقب الصراعات والأزمات الإقليمية. وقد أثار كل من السعي لتحقيق السعادة والهروب من الخوف على حد سواء تحركات للمهاجرين واللاجئين. وعشرون مليونا من المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين يجدون أنفسهم الآن قرب حدود أوروبا الخارجية ويجري تشجيعهم على استخدام بعض الممرات من أجل الوصول إلى أوروبا. ونحن بحاجة إلى نهج مشترك لمعالجة أزمة الهجرة وللحد من المخاطر الأمنية، وذلك من خلال التمييز الواضح بين الجوانب القانونية والإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والجوانب الأمنية للأزمة.

وهذه الحقبة الجديدة من القرن الحادي والعشرين القاسي تتطلب قيادة جديدة وإنشاء المؤسسات الجديدة التي ستكون قادرة على إدارة الأزمات والمخاطر. وخطر الهجرة غير القانونية أداة مثلى لممارسة ضغوط غير عسكرية في إدارة الأزمات والصراعات. ويتم ذلك عن طريق تصدير المهاجرين وتوجيههم إلى الطريق نحو وجهتهم النهائية. وقد أدى هذا إلى توترات خطيرة فيما بين البلدان الأوروبية. وتتوقف تحديات الأمن في الاتحاد الأوروبي بصورة متزايدة على قيادة حكومات البلدان الثالثة التي توجد على ممرات الدخول والخروج الرئيسية وعلى استقرارها السياسي وإدارتها للأزمات. غير أن تلك البلدان الثالثة هي في موقع جغرافي يمكنها من السيطرة على بوابات الممرات. ويحتاج الاتحاد الأوروبي إلى أن تكون البلدان الثالثة مستقرة وآمنة وقادرة على حماية هذه الممرات.

ونهج جمهورية مقدونيا في إدارة أزمة الهجرة نهج استباقي ووقائي.

وكنا أول بلد في أوروبا يُعلن حالة الأزمة وينشر قوات الجيش على الحدود، بما في ذلك إنشاء مقر عسكري – مدني مشترك من أجل تعزيز الحماية الأمنية للحدود وتوجيه حركة المهاجرين دون السماح لهم بدخول المدن والاتصال مع الأشخاص المتطرفين أو العائدين من مناطق النزاع في أثناء هذه العملية. ويمكننا مقارنة حركة المهاجرين بالفيضان. ولذلك يجب تفعيل نظام إدارة الأزمات ونشر الجيش بغية دعم الخدمات المدنية في جهودها الرامية إلى التعامل مع هذا الفيضان. ويجب أيضاً أن يضع نظام إدارة الأزمات خططاً للطوارئ وأن يستخدم استراتيجية لإزالة آثار الفيضان. وينبغي أن تشمل تدابير دفاعية مثل ما يسمى السدود على

الحدود الخارجية، وعملية تنظيف بنهج المنطقة الساخنة وتأمين القنوات ومراقبة تدفقات اللاجئين عند ممرات الدخول والخروج والدروب المستخدمة من قبل اللاجئين والمهاجرين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

لقد تولينا مهمة حراسة بوابة أوروبا. إن نشر قوات الجيش دعما لقوات الشرطة التي تحمي الحدود أدى إلى تعطيل حركة الهجرة غير الشرعية من خلال ما يسمى ممر البلقان. ولذلك، يجب علينا أن ندعم تنقيح التشريعات المتعلقة بمشاركة الجيش في حماية الحدود والأمن القومي وفي مجال مكافحة الإرهاب. وفيما يتعلق بالمساعدة المطلوبة فيما يتصل بالجانب الأمني للأزمة، استجابت العديد من البلدان الشريكة عن طريق انتداب ضباط شرطة وتوفير معدات لحماية الحدود ومساعدة مالية، وهي هنغاريا وكرواتيا وصربيا وسلوفينيا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا والنمسا وبولندا. وتستضيف مقدونيا في الوقت الحالي ١١٠ من ضباط الشرطة الأجانب الذين يساعدوننا في حماية حدودنا.

لقد تُركت جمهورية مقدونيا من دون إمكانية الوصول إلى قواعد بيانات الاتحاد الأوروبي لإدخال بيانات عن المهاجرين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب ومقارنتها. وهناك أيضاً نقص في التعاون بين أجهزة الاستخبارات. يحدث كل ذلك في خضم التصور السلبي في وسائط الإعلام لتنفيذ قرارات الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من الأزمة السياسية الداخلية، أثبتت مقدونيا أن لديها مؤسسات مستقرة لإدارة أزمة المهاجرين والحد من المخاطر الأمنية. وفي هذا الصدد، أود أن أنقل رسالة إلى الاتحاد الأوروبي. تحتاج مقدونيا إلى المساعدة كي تساعد الاتحاد الأوروبي. لا يمكن حماية الحدود الخارجية ما لم تكن الممرات في بلدان خارج الاتحاد الأوروبي مؤمّنة. وستعمل مقدونيا على حماية أمنها الوطني. وأي حل ينطوي على إسكان المهاجرين وإنشاء مخيمات للاجئين في البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على طول الممر لن يكون مستداماً، وبالتالي لا يمكن السماح به. نحن لا نملك القدرة أو الموارد اللازمة للتعامل مع الحجم المتوقع للمهاجرين، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في دولتنا.

إن الشجاعة مكلفة ونادرة في أوروبا اليوم. وقد أظهرت مقدونيا أن لديها الشجاعة لمواجهة التهديدات المستمرة في ظروف الأزمة السياسية المستمرة. والتحدي الآخر الذي نحتاج إلى معالجته هو التنوع في المدن الكبرى. ويجب أن يحل احترام التنوع مكان التسامح إزاء التنوع.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد محمدو إيسوفو، رئيس جمهورية النيجر.

السيد إيسوفو (تكلم بالفرنسية): يُشرّف النيجر المشاركة في اجتماع اليوم الرفيع المستوى لمناقشة إدارة التحركات الضخمة للاجئين والمهاجرين. والهدف الأساسي هو جمع البلدان حول نهج أكثر إنسانية وأفضل تنسيقاً. عُقدت اجتماعات عدة في العام الماضي، وفي هذا العام، بشأن هذه المسألة التي تهمّنا جميعاً بما في ذلك مؤتمر قمة فاليتا بشأن الهجرة المعقود في مالطة يومي ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥؛ والاجتماع الرفيع المستوى للمؤتمر الـ ٢١ للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في باريس في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛ ومؤتمر القمة العالمي الأول للعمل الإنساني، الذي عقد في اسطنبول يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦؛ واجتماع اليوم.

وشددت النيجر، في تلك الاجتماعات كلها، على الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للتحركات الضخمة للاجئين والمهاجرين. والأسباب الرئيسية هي الفقر، وعدم المساواة، وانعدام الأمن، وانعدام الديمقراطية والآثار الضارة المترتبة على

تغير المناخ. لذلك يجب على المجتمع الدولي التصدي لهذه الأسباب الجذرية، ومكافحة الاتجار بالمهاجرين، وتشجيع الهجرة المنظّمة، وحماية المهاجرين وعند الاقتضاء، ضمان عودتهم وإعادة السماح بدخولهم وإعادة إدماجهم في بلدانهم الأصلية مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ولهذا السبب أرحّب باقتراح الأمين العام بشأن وضع اتفاقيتين عالميتين – إحداهما معنية بالمسؤولية المشتركة عن اللاجئين والمهاجرين والأخرى معنية بالهجرة المأمونة والمنسقة والمنظّمة.

والنيجر من البلدان التي حدثت فيها هذه التحركات الضخمة للاجئين والمهاجرين. وتعاني النيجر من عواقب الأزمتين في مالي وليبيا ومن إرهاب جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وبسبب هذه الأزمات، اضطرّت النيجر إلى استقبال آلاف من اللاجئين الماليين والنيجيريين، فضلاً عن لاجئي النيجر العائدين من ليبيا. كما أنها اضطرّت إلى التعامل مع التشريد الداخلي للسكان في منطقة بحيرة تشاد. والنيجر أيضاً بلد عبور للمهاجرين باتجاه أوروبا. وعبَرَ ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ مهاجر أراضي النيجر في عام ٢٠١٥. وتعاني النيجر الآن من آثار تغير المناخ، مع فيضانات شديدة وجفاف، مما يعرّض للخطر مئات الآلاف من مواطنينا كل سنة.

وفي ضوء كل هذه التحديات، تدعو النيجر إلى استجابة متسقة من المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا ندعو إلى إيجاد حل سريع للأزمة الليبية. وهذا بطبيعة الحال يتطلب تعبئة جميع الليبيين ومصالحتهم بوصفهم جزءاً من حكومة وحدة وطنية جامعة. وتدعو النيجر أيضاً لتحقيق استقرار الحالة في مالي. ولتحقيق ذلك، لا بدّ من تعزيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لأن الحالة في هذا البلد ليست حالة تقليدية لحفظ السلام. وتشيد النيجر بالإجراءات التي اتخذتها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم بلدان حوض بحيرة تشاد فيما تواجه أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل. وفيما يتعلق بقضايا الهجرة، اقترحت النيجر خطة عمل في مؤتمر القمة الأوروبية – الأفريقية في فاليتا. وسيتيح تمويل خطة العمل تلك للنيجر المساعدة في إنهاء حالة المهاجرين في جميع أنحاء الصحراء الكبرى.

وتتطلب مسألة التحركات الضخمة للاجئين والمهاجرين استجابات سياسية واقتصادية واجتماعية حقيقية. ويستتبع ذلك تحولاً في الحوكمة السياسية والاقتصادية، ليس داخل كل بلد من بلداننا فحسب، بل وعلى الصعيد العالمي. ويحدوني الأمل في أن يقوم المجتمع الدولي بتصميم وتنفيذ الحلول التي من شأنها أن تمكّننا من بناء عالم أكثر عدالة وإنسانية.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

الرئيس زوما (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقدير جنوب أفريقيا للأمين العام بان كي – مون على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت من أجل معالجة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين. ترحب جنوب أفريقيا باعتماد الدول الأعضاء هذا الصباح للوثيقة الختامية (القرار ١/٧١).

لا بد لنا من التخفيف من محنة اللاجئين والمهاجرين في كل مكان وتمهيد السبيل أمام تقاسم الأعباء بين الدول بشكل منصف. بيد أن حركة الأشخاص عبر الحدود الدولية ليست ظاهرة جديدة. فبينما تعالج جنوب أفريقيا هذه المسألة، تود أن تحذر الدول الأعضاء من مغبة تجاهل محنة الأشخاص المشردين قسرا، ووجوب التعامل مع هذه المسألة بنفس القدر من الاهتمام، سواء أكانوا يشكلون جزءا من تحركات كبيرة أو صغيرة للسكان.

تقر جنوب أفريقيا بأنه، من أجل التصدي بصورة ملائمة لهذا التحدي، يجب علينا أن نعالج أسبابه الجذرية وأن نفهم أن التخلف الإنمائي هو المحرك الرئيسي لتشريد السكان الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى النزاع المسلح. وينبغي أن تكون الجهود العالمية المتضافرة لمعالجة مسائل التخلف الإنمائي والصراعات المسلحة محور تركيز جميع الدول الأعضاء. ما فتئت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تستضيف عددا كبيرا من الأشخاص المشردين قسرا، بالاقتران مع جنوب أفريقيا بوصفها أكبر مستقبل لملتمسي اللجوء. ونوفر المأوى والدعم للأشخاص المشردين قسرا، تماشيا مع الحقوق الأساسية المنصوص عليها في دستورنا.

ونرحب بالإجراءات العالمية المتخذة لتخفيف الضغوط الناتجة عن حركة الأشخاص المشردين في أي مكان آخر. ولكن من المهم أيضا ألا نستهين بالأسباب المتغيرة. وقبل نشوء المشاكل في ليبيا، كانت شمال أفريقيا في سلام مع نفسها. إن الطريقة التي تناولنا بها المسألة الليبية هي التي تسببت في خروج اللاجئين من ذلك البلد والعبور إلى أوروبا وأماكن أخرى.

أعتقد أن ذلك يخبرنا أنه كلما نقوم بعمل حيثما توجد مشاكل ناشئة أو كاملة، يجب أن نفكر بعناية شديدة. وعلينا أن ننظر إلى النتائج التي يمكن أن تؤدي إليها هذه الأعمال، لأن حركة الناس تنشأ عن أسباب مختلفة، البعض منها غير ضروري على الإطلاق. وفي بعض الحالات، كانت الإجراءات المتخذة تصب في صالح الأشخاص الذين كانوا خارج البلدان التي بدأت فيها المشاكل. وبالتالي، عند تناول هذه المسألة، يجب علينا أيضا أن ننظر في الإجراءات الأخرى الجديدة جدا التي تسببت في انعدام الأمن في مناطق أخرى.

إننا نتطلع إلى المشاركة المستمرة في هذه المسألة العاجلة وإيجاد حلول حقيقية لها. ونكرس أنفسنا مجددا لنصبح شريكا في تغير إيجابي في هذا الصدد.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد بوروت باهور، رئيس جمهورية سلوفينيا.

الرئيس باهور (تكلم بالإنكليزية): ما فتئت الهجرة سمة ثابتة من سمات تاريخ البشرية. إنها جزء من التقدم والتنمية على الصعيد العالمي، وما برح المهاجرون حوافز هامة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبشري. عند الحديث عن فوائد الهجرة، فإن ما يدور في خلدنا هو الهجرة الآمنة والمنظمة والشرعية. وهدفنا اليوم تحاشي الهجرة غير الشرعية والشبكات الإجرامية التي تكابد بشدة لجني الفائدة منها.

يجب علينا أيضا تعزيز الجهود الرامية إلى منع التوقعات الزائفة، ونشر المعلومات الخاطئة، ورسم صور مشوهة للحياة التي تنتظر المهاجرين واللاجئين خارج أوطانهم. بل علينا في الواقع أن نعزز تعاوننا في جميع جوانب إدارة الهجرة، بما في ذلك عودة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية وإعادة إدماجهم.

إن أنجع طريقة لمعالجة الأزمة تتمثل في إيجاد حل عملي يمكننا من معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة وعوامل الدفع وراءها. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من بالجهود المشتركة للمجتمع الدولي بأسره، وبروح من المسؤولية المشتركة والتضامن والحوار المفتوح والتعاون. فالأزمة العالمية الحالية تذكير صارخ لنا جميعا بأننا بحاجة إلى تسريع جهودنا والعمل معا.

يواجه الاتحاد الأوروبي ضغطا هائلا للهجرة على حدوده البرية والبحرية. وبلدي، سلوفينيا، بوصفه بلد مرور عابر، واجه أيضا تدفقا غير مسبوق للمهاجرين واللاجئين الفارين من النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي الفترة من منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ حتى الآن، دخل بلدنا

ما يقرب من نصف مليون شخص، وهو عدد يعادل حوالي ربع مجموع سكان سلوفينيا.

لذا، فقد خبرنا بصورة مباشرة مدى أهمية التعاون الوثيق مع الشركاء داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه ومع المنظمات الدولية. وتشارك سلوفينيا بنشاط في خطة الاتحاد الأوروبي لإعادة التخصيص وإعادة التوطين، وقد زادت أيضاً في السنتين الماضيتين، زيادة كبيرة، مساعدتها الإنسانية للأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالقول إنَّ سياسات السلام والحوار يجب أن تسود، ويتعيَّن علينا أن نضمن التعاون على أساس القانون الدولي ومبادئه. وعلى الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً أكثر بروزاً في العملية. ولتلك الغاية، ينبغي أن نفكِّر أيضاً ربما في تصحيح الهيكل الحالي للأمم المتحدة، بغية جعلها أكثر كفاءة في منع نشوب النزاعات وحلِّ الخلافات.

الرئيس المشارك لايكتوفت (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه فخامة السيد أندراي دودا، رئيس جمهورية بولندا.

الرئيس دودا (تكلم بالبولندية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية بالإنكليزية): إنَّ عدداً متزايداً من الدول في أرجاء مختلفة من العالم يواجه اليوم هجرة غير مسبوقة. وهذه الظاهرة لا تعني أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط فحسب، بل جميع المنطقة والقارات أيضاً. فنحن جميعاً نناضل الآن لكي نتعامل مع تنقلات ضخمة للناس، وهي ليست إحدى عواقب النزاعات المسلحة والعدوان والعنف فحسب، بل الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية أيضاً.

لقد فكَّرت في الحل لمشكلة الهجرة الجماعية، وتوصَّلت إلى استنتاج أنَّ العنصر المفقود في المناقشة غالباً هو التمييز بين الهجرة الاقتصادية ولاجئي الحروب. وفي الحقيقة، إنَّ هاتين الظاهرتين المختلفتين تستدعيان استجابات مختلفة كلياً. وإذا دمجنا مأساة اللاجئين مع احتياجات المهاجرين الاقتصاديين، فلن نستطيع تقديم مساعدة فعالة لأيٍّ من هاتين المجموعتين، لأنَّ تطلعاتهما مختلفة تماماً. وسبب الهجرة الاقتصادية هو عموماً أن الناس يسعَون جاهدين إلى تحسين وضعهم المالي والحصول على مستحقات المنافع الاجتماعية، بينما مصدر تدفقات لاجئي الحروب واللاجئين السياسيين هو دائماً الرغبة في إنقاذ حياة المرء أو حماية صحته.

إنَّ حجم تدفقات الهجرة في العالم اليوم هائل. ووفقا للتقديرات في بلدي، بولندا، فقد أصبح أكثر من مليون مهاجر اقتصادي، معظمهم من الشرق، مقيمين دائمين. وبالمقابل، واستناداً إلى تقديرات مختلفة، فقد غادر بولندا مليون إلى مليوني مواطن للعمل في بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى.

والهجرة الاجتماعية الواسعة النطاق المفروضة من السياسيين، تشكل مسار عمل يتسم بانعدام المسؤولية بشكل كبير. وهناك مجالات عديدة يمكن فيها للهجرة الاجتماعية أن تولِّد التوترات الاجتماعية، والتحيُّز، والاتهامات الكاذبة بشأن السرقة المزعومة للوظائف أو نوايا الإساءة إلى النظام الاجتماعي للدولة المستقبِلة. ومن المؤسف أنَّ هناك بعض السياسيين الذين يستفيدون من تلك المواقف. فهم يحاولون كسب الشعبية بالخوض في تعميمات جائرة. وينبغي أن يتحتم على السياسيين أن يمنعوا نشوء مثل هذه الأنماط المؤذية وتدميرها للنظام الاجتماعي. وإنني أدرك أنَّ هناك أيضاً أناساً ليس هدفهم هو تحسين حالتهم المعيشية من خلال العمل، بل إساءة استعمال الحقوق الاجتماعية. ومن الواضح أن السلطات الحكومية مُلزَمة بكبح تلك الممارسات، وبخاصة أنَّها تميل إلى تعزيز الاقتناع لدى العامة بأنَّ جميع المهاجرين الاقتصاديين غير شرفاء.

وفي ما يتعلق بلاجئي الحروب، أود أن أؤكد مَهمَّتين أمامنا. أولاً، يجب على المجتمع الدولي إزالة الأسباب الجذرية الحقيقية وراء تدفقات اللاجئين، واستعادة حق كل فرد، سواء كان رجلا أو امرأة، في العيش في وطنه. ولن نتجاوز أبداً مأساة اللاجئين ما لم نقم بإنهاء النزاعات التي تنشأ غالباً عن طموحات استعمارية، وكراهية عِرقية أو مصلحة اقتصادية. فلا حروب بدون أسباب، وبالتالي، لا حروب يستحيل إنهاؤها.

ثانياً، من واجبنا أن نتعاون بغية القضاء بشكل دائم على الجرائم المرتكَبة من قِبَل أفراد يستغلون مأساة اللاجئين بشكل غير إنساني. وإنني أقصد عمليات الجماعات الإجرامية التي تجمع الأموال بذريعة حماية اللاجئين أو نقلهم أو تهريبهم، فضلاً عن ظواهر غسل الأموال عبْر مصارف العالم المتحضر، وعقد الصفقات مع المجرمين والقتلة. ووضع نهاية لتلك الممارسات لن يحلَّ المشكلة كلياً، لكنه بالتأكيد سيخفف مأساة الناس الذين يعانون من ناحيتين – أولاً نتيجة الحرب، ثمَّ بسبب الأعمال المرتكَبة من قِبَل أولئك الذين يستغلون نكبتهم.

ولا يمكننا غضَّ البصر عن المال الملطَّخ بالدماء، الذي يدور حول العالم. وفي كلٍّ من هذه الجوانب، تقتضي الحالة اليوم حلولاً فعالة. وجمهورية بولندا مستعدة للمشاركة في تلك المساعي بفعالية.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه فخامة السيد البارون ديفافيسي واقا، رئيس جمهورية ناورو.

الرئيس واقا (تكلم بالإنكليزية): ترحب ناورو باتخاذ القرار ١/٧١ الهادف إلى معالجة التنقلات الواسعة للّاجئين والمهاجرين. وينبغي الثناء على تدفق الدعم الذي سمعناه اليوم بشأن محنتهم. ولكن يجب ألاَّ ننسى أنَّ الأزمة الإنسانية التي نواجهها اليوم هي، إلى حدٍّ كبير، نتيجة خيارات سياسة متعمَّدة في مجالات الاقتصاد والأمن والبيئة. فالمكاسب المادية للعولمة والتقدم التكنولوجي لم يجرِ تقاسمها بإنصاف، وقد كانت الهجرة واسعة النطاق إحدى النتائج المتوقَّعة.

إنَّ للأزمة أصولاً إنسانية، ينبغي أن تكون مدعاة قلق عميق لدى جميع القادة المكلفين بحماية أرواح شعوبهم ورفاهها. لكنَّ ذلك يعني أيضاً أنَّنا نستطيع حلَّ المشكلة إذا عملنا معاً. وفي هذا الصدد، سأغتنم هذه الفرصة لكي أشاطر الجمعية جهود ناورو لمعالجة هذه الأزمة العالمية، بتوفير الخدمات التجهيزية والإقامة المؤقتة لملتمسي اللجوء.

إنَّ بلدي بلد مصدر أو عبورٍ أو مقصدٍ نموذجي، يمكنه أن يقدِّم إقامة دائمة للّاجئين والمهاجرين. إننا جزيرة صغيرة في وسط المحيط الهادئ، وهي واحة معزولة بعيداً عن الصراع والنزاع. وقد دُعينا في عام ٢٠٠١ ثم في عام ٢٠١٢ إلى المساعدة في إدارة الهجرة في منطقتنا، حيال آلاف الموتى في البحر من الرجال والنساء والأطفال. وإدراكاً منَّا للواجب الإنساني بالتصرف، عرضنا بلدنا بصفته مكاناً يمكن أن يُستضاف فيه ملتمسو اللجوء، ويُدرجوا في نظام لتجهيز اللجوء. وهذا النموذج التجهيزي البعيد قادرٌ على إبعاد المنفعة التي يقدمها مهرِّبو البشر، والحدِّ من الموت في البحر أو القضاء عليه، وضمان قدرة الدول على مراقبة حدودها، وضمان منح الحماية لمن يحتاج إليها في الوقت نفسه.

وتنفيذ هذا النموذج لا يخلو من مسائله، لذا، من المهم أن أشاطركم تجربة ناورو المباشرة – إنجازاتنا وتحدياتنا على السواء.

وقد أنشأنا نظاما نزيها ومحايدا وقويا لتحديد مركز اللاجئين، الأمر الذي يعني أن التجهيز عن بعد لا يمنع الناس من التماس الحماية، بل يضمن تجهيز طلبات الأشخاص الذين يلتمسون الحماية على النحو الواجب وفي الوقت المناسب.

ونسعى إلى ضمان جميع الحقوق طالبي اللجوء وإلى منح الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لمن يتبين أنهم لاجئين، بما في ذلك إصدار وثائق سفر حسب اتفاقية عام ١٩٥١.

ونشجع الدول على الاعتراف بهذه الوثائق، التي تتوافق مع مواصفات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الطيران المدني الدولي. ونحن من الموقعين على الاتفاقية، فضلا عن أننا عضو نشط في عملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية. فالنظام الذي نتبعه للبت في طلبات اللجوء يتوافق مع المبادئ التوجيهية للمفوضية.

وناورو في وضع جيد يمكنها من توفير القدرة على مواجهة الاحتياجات الإضافية المفاجئة لتدفقات المهاجرين وأن تكون مكانا للتجهيز والانتقال على الطريق المؤدي إلى تحقيق نتائج دائمة وقابلة للاستمرار. بيد أن إيجاد حلول تسوية دائمة للاجئين هو العنصر المفقود. وفي إطار استراتيجية شاملة، فإن تدفق اللاجئين إلى بلدان الاستقرار الدائم هو الخطوة الأساسية الأخيرة لهذا النموذج. وأدعو الأعضاء إلى مشاركتنا في توفير مساكن دائمة لـ ٩٢٤ لاجئا من الرجال والنساء والأطفال الموجودين حاليا في ناورو.

إن حكومة بلدي ملتزمة بمواصلة إسهامنا من أجل استراتيجية إنسانية ومأمونة وكريمة للتعاون الدولي والإقليمي في معالجة هذه الحالة الإنسانية الطارئة.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد مارسيلو ريبيلودي سوسا، رئيس جمهورية البرتغال.

السيد ريبيلو دي سوسا (تكلم بالإنكليزية): إن إدارة تدفقات المهاجرين هي أحدى أكبر التحديات التي علينا مواجهتها في الأمم المتحدة اليوم. ومن الضروري أن يأتي الناس في صميم قراراتنا، وفاءً بالوعد الصادر منذ عدة سنوات في الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الهجرة والتنمية (A/68/PV.25). ولكن كيف يمكننا الانتقال من الأقوال إلى ممارسة الكرامة؟ نحن بحاجة إلى استجابات ملموسة وعملية استناداً إلى التعاون فيما بين البلدان والدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، وإلى احترام حقوق الإنسان، ولكن عموما يجب أن ندمج سياسات الهجرة والمساعدة الإنسانية والتنمية.

والكثير يقال عن استقبال اللاجئين والمهاجرين، ولكن لا يقال الكثير عن إدماجهم الكامل وعن أسباب ما يحدث في كل مكان وما الذي أدى إلى هذه الأسباب. ويجب أن يكون التعاون بين الدول والمجتمع المدني أكثر فعالية في تحقيق استقرار الأوضاع السياسية، وحل الصراعات، وحفز الاستثمار والمهارة المهنية وتهيئة فرص العمل في البلدان التي تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية هامة. ونحن ما برحنا نعمل على استراتيجية وقائية من هذا القبيل.

وفيما يتعلق بالتكامل، تشجع البرتغال على حصول أطفال جميع المهاجرين على التعليم والاستفادة من نظم الرعاية الصحية، بصرف النظر عما إذا كان مركزهم القانوني نظامي أو غير نظامي. وقد عززنا حماية الأطفال الذين لا يحملون وثائق. والمعلومات المتعلقة بهم سرية ولا يمكن مشاركتها مع سلطات الهجرة. وهذا سبيل لمساعدتهم في الحصول على كل من الرعاية الصحية والتعليم بشكل كامل.

ولكن حين يتكلم المرء عن إدارة أزمة اللاجئين، فهو يحتاج للنظر إلى حالة هؤلاء الشباب. أنهم بحاجة إلى مواصلة دراستهم، بما في ذلك الدراسات الجامعية والعلوم التطبيقية المدرسية. وإمكانية حصولهم على التعليم هذه هي السبب في إنشاء ما يسمى المنتدى العالمي للطلاب السوريين، بقيادة الرئيس السابق لجمهورية البرتغال، السيد خورخيه سامبايو.

وقمنا بالفعل باستيعاب الكثير من الطلاب السوريين الشباب في جامعات ١٠ بلدان. بل إننا نؤيد فكرة إنشاء آلية للاستجابة السريعة للتعليم العالي في حالات الطوارئ.

وفيما يتعلق بمشاركة أوروبا، فقد قبلنا النهوض بواجباتنا. وقمنا بمضاعفة عدد الأشخاص الذين استقبلناهم في بلدنا لأسباب تتعلق بالتضامن، واستقبلنا آلاف الأشخاص من كل مكان عبر تركيا، واليونان، وإيطاليا، ومصر، ومن هذه الأخيرة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقمنا بزيادة مساهمتنا المالية إلى كل منظمة ووكالة إنسانية تعمل في هذا المجال.

وشهدنا اليوم خطوة هامة جدا، هي – اعتماد القرار ١/٧١ المعنون ”إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين“. وهذه مجرد خطوة. وهي ليست نهاية الطريق. أنها بداية جديدة لأحد أكثر التحديات تعقيداً في عصرنا، غير أنها تشكل تحديا لمكاسبنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولمبدأ الكرامة الإنسانية. وهذا هو سبب وجودنا هنا.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال.

السيد سال (تكلم بالفرنسية): إن المسألة التي تجمع بيننا اليوم تكتسي أهمية بالغة. إذ يقدر أن هناك أكثر من ٦٥ مليون شخص من المشردين داخليا أو اللاجئين أو المهاجرين. ومن المؤكد أن ظاهرة الهجرة ليست جديدة، ولكنها تفاقمت حالياً بسبب آثار الحرب والمصادر الأخرى لعدم الاستقرار، المرتبطة بانعدام الأمن وقسوة الظروف المناخية في بعض أنحاء العالم.

وليس من السهل التعامل مع هذه المسألة. وفيما عدا الحكمة التقليدية، لا يمكن حل هذه المشكلة المعقدة إلا باتباع نهج شامل منسق ويتسم بالهدوء.

وتستضيف السنغال عددا من الجاليات الأفريقية وغير الأفريقية. ولديها أيضا مجموعة كبيرة من الشتات في جميع أنحاء العالم. ولذلك، فإننا نشعر بحساسية بالغة إزاء مسألة كيفية معاملة البلدان المضيفة للمهاجرين. إن جميع المهاجرين وكل اللاجئين تتعين معاملتهم معاملة تحترم كرامتهم وحقوقهم الإنسانية الأساسية، بغض النظر عن المكان الذي أتوا منه.

وتسلم السنغال وتشيد بالجهود التي تبذلها جميع البلدان التي تستضيف اللاجئين. إن فتحها أبوابها ومنحها اللجوء للأخوة من البشر ممن أجبروا على مغادرة بلدانهم من أجل إنقاذ حياتهم، لدليل كبير على إنسانية تلك البلدان. وفي الوقت نفسه، علينا أيضا أن نكفل أن لا يجري التشكيك في الحالة التي يواجهها المهاجرون الذين يعيشون في البلدان التي تستضيفهم لسنوات عديدة بسبب حالة اللاجئين المؤقتة.

وفي العديد من الحالات، يكون المهاجرون أشخاصا طيبين يعملون جاهدين من أجل كسب العيش، وبالتالي يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد المضيف. كما شيد العديد منهم منازل حيث يعيشون مع أسرهم؛ ومن ثم، فإن نفس القيم الإنسانية التي يقوم عليها الترحيب باللاجئين تعني أننا يجب أيضا أن نحترم حقوق المهاجرين.

ولا يستبعد كلا الشرطين أحدهما الآخر. وترى السنغال أنه بدلا من وجود سياسة منهجية للمهاجرين العائدين، ينبغي إضفاء الاستقرار على حالة المهاجرين، وهو ما ينبغي أن يتم من خلال تسوية أوضاعهم على النحو الملائم. ومن الأولوية أيضا العمل من أجل إيجاد حلول دائمة للتدفق السري للمهاجرين. وهذا يتطلب خوض معركة قوية ومستمرة ضد الشبكات الإجرامية التي تعزز الهجرة السرية، بما في ذلك من خلال تعزيز الوسائل المأذون بها بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٤٠ (٢٠١٥) المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

وتحقيقا لذلك، فقد أتت الشراكة بين أوروبا وأفريقيا في ذلك السياق – وتشارك السنغال في هذه الجهود – بنتائج ناجحة للغاية. ونحن نسعى إلى تحقيق استقرار الحالة السياسية والمؤسسية في بلدان العبور، حيث إنه عندما توجد دولة هشة أو عندما تفقد مقومات الدولة، تزدهر هذه الشبكات وتستفيد من الفوضى التي يخلقها انعدام سلطة الدولة. ويرجع الأمر إلى دول أخرى في تنفيذ سياسات ملائمة يمكن أن توفر للشباب أسبابا للشعور بالأمل، تشمل التعليم والتدريب، وتوفير فرص العمل والأنشطة المدرة للدخل. وسنكون قادرين على التعامل بفعالية مع الجذور العميقة لظاهرة الهجرة من خلال الاستجابة لمشاكل الشباب وتنشيط تلك المناطق التي يأتي منها المهاجرون المحتملون وتيسير المشاريع لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وفي الختام، أود الإعراب عن قلق السنغال إزاء إمكانية إنشاء مراكز احتجاز في بلدان أفريقية. فهذه المسألة جديرة بالنظر فيها بجدية في ضوء القواعد التي تنظم حقوق الأشخاص وممتلكاتهم في المناطق المتكاملة، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة يدلي بها جلالة الملك دون فيليبي السادس، ملك إسبانيا.

الملك فيليبي السادس (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن تقدير مملكة إسبانيا لأن تشهد عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التحركات الرئيسية لتدفقات المهاجرين. إن التحركات الكبيرة للأشخاص تمثل سمة عصرنا. فجزء كبير من البشرية يجد نفسه مضطرا إلى تشريد نفسه: فهناك ٧٥ مليون لاجئ ومشرد داخليا فارون من النزاعات أو الإرهاب أو الاضطهاد. ويطرق الكثير من هؤلاء الناس أبواب أوروبا، على وجه التحديد. وتتمثل مسؤوليتنا في الترحيب بهم، رهنا بقدرتنا، حتى يتمكنوا من أن يعيشوا حياة كريمة. فقد طردوا بالقوة من ديارهم، وعليهم أن يعلموا أن بوسعهم التعويل على دعمنا للوفاء باحتياجاتهم وأنه يمكنهم ممارسة حقهم في العودة إلى أوطانهم، وقبل كل شيء، إعماله.

بيد أن هذه العودة تعني أنه يجب أن تنتهي النزاعات، ويجب أن يهزم الإرهاب، ويجب أن تنشأ مجتمعات ديمقراطية شاملة للجميع تُحترم فيها الحقوق الأساسية في الحياة والحرية. وإسبانيا بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، وبوصفها عضوا ملتزما من أعضاء المجتمع الدولي، ستواصل العمل على ضمان ذلك. ولا ينبغي أن يفهم هذا الاجتماع الرفيع المستوى باعتباره حدثا منفصلا. واليوم، نقوم بتنفيذ عملية سوف تتطلب أن يبذل الجميع جهودا مستمرة لفترة طويلة جدا من الزمن. ولذلك، أعلن الآن التأهب الكامل لمملكة إسبانيا للعمل وبقدر ما بوسعنا بغية إعداد الاتفاقيتين العالميتين المعنيتين بالمهاجرين واللاجئين والتفاوض عليهما واللتين ينبغي اعتمادهما في عام ٢٠١٨.

وتأمل إسبانيا أن تكون من الجهات الفاعلة ذات الصلة في مسألة بالغة الأهمية من الناحية الأخلاقية والإنسانية. ونظرا لدور إسبانيا التاريخي بوصفها مفترق طرق جغرافي، فإنها على دراية تامة بالحالة. وتتنوع مجتمعات اليوم والغد، وستظل متنوعة، من حيث وجهات النظر الإثنية والثقافية والدينية. وهذه الحقيقة التي لا يمكن التغاضي عنها يجب أن تكون متوافقة مع احترام القيم التي ينبغي مراعاتها في البلدان المضيفة. وبالتالي، فإن تدفقات الهجرة – إذا كانت تدار على الوجه الصحيح – ينبغي أن يكون لها أثر إيجابي واضح على المجتمعات المضيفة. وفيما يتعلق بمسألة إدارة تحركات الأشخاص الضخمة من هذا القبيل، فقد واجهت إسبانيا التجربة وقدمت نتائج جيدة. ويستند الأمر إلى ضمان حماية

الناس وبذل جهود مكثفة ومتواصلة للتعاون مع البلدان التي يأتي منها المهاجرون، فضلا عن بلدان المرور العابر.

وما فتئ موقف إسبانيا مستوحى من استعدادها للتخفيف من حجم المأساة الإنسانية الواسعة النطاق هذه. وعلينا أن نكافح بطريقة منسقة ضد المتاجرين بالبشر والاتجار بالبشر. ويجب أن نوفر حماية دولية لمن لهم الحق في طلب اللجوء، ونحن بحاجة إلى تقديم دعمنا وإظهار تضامننا ومساعدة بلدان العبور والبلدان المضيفة للاجئين. ويجب أن نعزز التكامل بين اللاجئين والوسائل القانونية للهجرة. وتمثل هذه المسؤولية المشتركة الدعامة الأساسية التي ينبغي أن تكون في صميم الحل الذي يؤثر علينا جميعا والذي ما من أحد يمكنه التوصل إليه بصورة فردية.

وأختتم كلمتي بتوجيه الشكر للأمين العام على عقد هذا الاجتماع، الذي يمثل استجابة جيدة لقرار الجمعية العامة بتركيز الجهود الدولية على تدفقات الهجرة الكبيرة. ونحن على ثقة بأن نتائج هذا الاجتماع ستشكل منعطفا حاسما بشأن هذه المسألة التي تتسم بهذا القدر من السمو فوق الوجود المادي، والتي تتطلب آثارها الأخلاقية والسياسية برهانا خاصا على العزم والسخاء والمثابرة.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية باراغواي.

السيد لويثاغا ليتشانو (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): نجتمع اليوم ونحن نواجه الحقيقة المؤلمة لأكبر أزمة للاجئين منذ الحرب العالمية الثانية. وجمهورية باراغواي تعتبر أزمة اللاجئين الحالية أزمة إنسانية وسياسية بالدرجة الأولى، يصارع فيها البشر من أجل البقاء على قيد الحياة والفرار من الأنشطة الإرهابية، تاركين ديارهم في محاولة للهروب من النزاعات المسلحة والعنف والاضطهاد والتعصب الأعمى. ويعتلي هؤلاء البشر أسطح سفن غير صالحة للإبحار، ليضعوا أنفسهم في خطر كبير غالباً. ومن بين هؤلاء نساء وأطفال وشيوخ، وبغض النظر عن العرق أو الدين أو الأصل، فإنهم يستحقون الحماية من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونحن ندعو إلى تقديم المساعدة الإنسانية لهؤلاء البشر، الذين تحمي حقوقهم بالكامل الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١. ونكرر اقتناعنا بأنه ما لم تعالج البلدان المتضررة الأسباب الكامنة للمشكلة، فإن الأزمة ستستمر وقد تزداد سوءاً. كما أن أزمة اللاجئين تتفاقم جراء ظواهر الهجرة بأعداد كبيرة التي تشهدها مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك الآلاف من أمريكا اللاتينية والأطفال غير المرافَقين. ونكرر أن هؤلاء أناس يبحثون عن فرص جديدة في أي بلد يجدونها، وهي فرص يستحقونها بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والمساواة حق من حقوقهم بموجب القانون، ومن دون تمييز، ونشدد على عدم جواز إنكار حماية حقوق الإنسان لأي شخص، بما في ذلك حقوق المهاجرين، بذريعة وضعهم كمهاجرين.

وجمهورية باراغواي، شأنها شأن جميع البلدان في الأمريكتين، استقبلت مهاجرين كثر من مختلف أنحاء العالم على مدار تاريخها الطويل. وقبل بضعة أيام، احتفلنا في باراغواي بمرور ثمانين عاماً على أول هجرة يابانية. وقد أسهمت تلك الهجرة إيجابياً وبشكل كبير في تنمية البلاد. ولدينا اليوم مجموعات من المهاجرين الذين اندمجوا في مجتمعنا من خلال اعتماد ثقافة باراجواي وإثرائها بعادات بلدانهم الأصلية وتقاليدها. وغدا هؤلاء يشكلون جزءاً لا يتجزأ من الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لبلدنا. والآلاف من المهاجرين من باراغواي، الذين انتقلوا إلى بلدان أخرى من العالم، لأسباب مختلفة، يسهمون من خلال عملهم وتضحياتهم في النمو الاقتصادي والتنوع الثقافي في بلدان المهجر.

لقد علمتنا تجربة بلادي أن تحركات الأشخاص تصبح أكثر تعددية وتنوعاً حين يدمج هؤلاء في الخطط والبرامج

الوطنية. لذلك، فإننا ندعو إلى النهوض بهجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة، ونحن من بين الدول التي تطبق سياسات للهجرة تضمن الظروف الملائمة للعبور والمأوى الآمن والكريم، بما في ذلك وسائل تنظيم وضع المهاجرين. ولا شك في أن ذلك سيسهم في التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠، المرفق).

ونحن مقتنعون بأن الفهم المتعمق لعملية الهجرة هو سبيلنا الوحيد لمواجهة المشكلة بأقل قدر من المخاوف والأحكام المسبقة. ونحن نرفض بشدة كل أشكال التمييز والعنصرية وكراهية الأجانب وأي نوع آخر من التعصب فيما يتعلق باللاجئين والمهاجرين. ونرى أن إفساح مجال للحوار داخل المنظمة لمناقشة تحديات الهجرة الدولية، كما يتضح من اعتماد إعلان نيويورك الخاص باللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١، المرفق) صباح اليوم، هو خطوة كبيرة إلى الأمام.

وعلى المجتمع الدولي قاطبة أن يضطلع بتلك المسؤولية المشتركة وأن يضع الاستجابة المناسبة، في ظل احترام حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين في كل وقت.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان دولة السيد أنتوني مارتي بوتي، رئيس وزراء إمارة أندورا.

السيد مارتي بوتي (أندورا) (تكلم بالإسبانية): إن النزوح الكبير للاجئين والمهاجرين يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهنا اليوم. وقد شهدنا ذلك في صور مأساوية متكررة في السنوات الأخيرة على امتداد حدود أوروبا جراء النزاع في سوريا. إلا أن هذه ليست بالظاهرة الجديدة. فتاريخ البشرية حافل بالهجرات الكبيرة.

ونفس التاريخ يبين لنا أن الهجرات، عموماً، تمثل ظاهرة إيجابية تسهم في تحسين البلدان المضيفة وبلدان الأصل. وأندورا لديها تجربتها الخاصة في هذا المجال. خلال القرن التاسع عشر، وجد العديد من الأندوريين في الهجرة حلاً للإفلات من براثن الفقر الذي كانوا يعيشون فيه في أندورا، البلد ذو الطابع الريفي الذي يعتمد اقتصاد الكفاف.

في القرن العشرين، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، انقلب الوضع، وأصبحت أندورا مجتمعاً يستضيف آلاف المهاجرين القادمين أساساً من بلدان أوروبية أخرى. ولولا تدفق أولئك المهاجرين، ما كان يمكن أن يتحقق لأندورا ذلك النمو الاقتصادي الكبير خلال السنوات السبعين الماضية.

وفي الوقت نفسه، تعتز أندورا بأنها أتاحت فرص تقدم سانحة للكثير من الأسر. وبخلاف الحوافز الاقتصادية لتشجيع الهجرة، استقبلت أندورا تاريخياً اللاجئين السياسيين أو اللاجئين بسبب الحرب بكل ترحيب. وخلال الحرب الأهلية الإسبانية، أتاحت أندورا اللجوء لطرفي النزاع. وخلال الحرب العالمية الثانية، كان بلدنا ملاذاً للأسر اليهودية الهاربة من النظام النازي وطياري الحلفاء الهاربين من فرنسا المحتلة. وانطلاقاً من تقاليد حسن الضيافة، تعكف حكومة أندورا حاليا على وضع تشريعات لتنظيم حالات اللجوء المؤقت.

وهذا التفصيل يبدو مهماً بالنسبة لي، فعلى الرغم من أوجه التشابه، يختلف وضع اللاجئين عن المهاجرين اختلافاً كبيراً. فالمهاجر يبحث/تبحث عن مستقبل أفضل من خلال القدوم إلى بلد والاندماج في مجتمع جديد وممارسة حقوقه ومسؤولياته كمواطن جديد.

أما وضع اللاجئين فهو مختلف وأكثر صعوبة في معظم الأحوال. في حالة اللاجئين، يتعين علينا، كمجتمع دولي، أن نوفر اللجوء وحماية حقوق الإنسان للاجئين، ولا بد أيضاً من تمكين أولئك الأشخاص – الذين يفرون من الحرب والتعصب والاضطهاد – من العودة ذات يوم للعيش في بلدانهم الأصلية كمواطنين كاملين.

ورغم الاختلاف بين الوضعين، ثمة قواسم مشتركة أيضاً. ففي كلتا الحالتين، يتعين على المجتمع الدولي – وكل البلاد التي يتكون منها – ضمان حقوق النازحين وكرامتهم. علينا أن نحول دون استغلال حالة اليأس والعوز التي هم عليها، وهو ما يحدث حالياً من خلال أعمال المنظمات الإجرامية التي تقوم بالاتجار بالبشر.

مرة أخرى، كل هذه المسائل يجب معالجتها من منظور عالمي بالضرورة. يجب أن يكون لدينا قواعد تنظيمية دولية لضمان حقوق النازحين وإدارة تدفقات الهجرة.

يجب أن يكون نظاما يسمح لحركات الهجرة بأن تؤثر بشكل إيجابي على مجتمعنا العالمي كما كان الحال على الدوام خلال تاريخ البشرية.

واليوم، هنا في نيويورك، اتخذنا خطوة صغيرة للمضي قدما. بيد أن الخطوة الأهم لم تتخذ بعد، أي الانتقال من الأقوال إلى الأفعال.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد بيترو بوروشينكو رئيس أوكرانيا.

الرئيس بوروشينكو (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشيد بهذا المسعى الهام والحسن التوقيت. إن البشرية تواجه اختبارا جراء موجات غير مسبوقة من أزمة اللاجئين والمهاجرين. حيث اضطر ما يقرب من ٢٥٠ مليون شخص إلى الفرار من ديارهم بسبب مصيرهم. ولكن وحدهم نفس الأمل في أن يعيشوا في أمن وبكرامة. تتطلب منا الأزمة العالمية مسؤوليتنا المشتركة وجهودنا المتضافرة. واليوم أود أن أعرب عن تضامني القوي مع الذين اضطروا إلى ترك ديارهم رغم إرادتهم.

إن العدوان الأجنبي والإرهاب الذي ترعاه الدولة أعداء للبشرية في أجزاء كثيرة من العالم. وللأسف تضرر بلدي أيضا من تلك المشكلة. فلقد أجبر العدوان الروسي المسلح قرابة ١,٨ ملايين أوكراني إلى البحث عن منزل جديد داخل البلد مما وضع أوكرانيا من بين البلدان العشرة الأوائل التي تعاني من التشرد الداخلي. لقد دأبنا حتى الآن على إظهار التزامنا بحمايتهم جميعا. حيث أنشئ إطار ملائم، من بين أمور أخرى، لكفالة احتياجاتهم الاجتماعية وتوفير فرص حصولهم على الرعاية الصحية والتعليم والعمل. لقد حال تصميمنا دون تدفق إضافي كبير للاجئين باتجاه أجزاء أخرى من أوروبا. وأود أن أشكر جميع شركائنا الحكوميين والشركاء في المجال الإنساني على دعم أوكرانيا خلال فترة الحاجة العصيبة. لكن لا يمكننا الاستمرار في موقف الاستجابة. نحن بحاجة إلى حل دائم لإنهاء العدوان الروسي ضد أوكرانيا.

إن النتائج المنبثقة عن هذا الاجتماع الرفيع المستوى يمكن أن توفر الأمل لملايين الأشخاص. وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) يوفر لنا إطارا جامعا لتوطيد أوجه التعاون في تنسيق جهودنا. ويعالج عن حق المسألة الرئيسية لمسألة تنقل البشر بما في ذلك الحاجة إلى مكافحة كراهية الأجانب والتمييز والاتجار بالبشر. كانت أوكرانيا من أوائل البلدان الأوروبية التي تجرم الاتجار بالبشر منذ عام ١٩٩٨. وأود أن أؤكد أيضا على النداء من أجل التمويل الإنساني الكافي لسد الفجوة في تمويل الاحتياجات الإنسانية.

كما نرحب بحقيقة أن الإعلان قد أرسى الأساس لتلبية احتياجات الأشخاص المشردين داخليا. ومن واجبنا السياسي والتزامنا الأخلاقي توفير الحماية لهم ودعمهم. كما حان الوقت لإعادة إنشاء منصب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالمشردين داخليا. ولكن ستذهب جميع جهودنا أدراج الرياح

ما لم نتناول المسببات الرئيسية لذلك التشرد، ألا وهي العدوان الأجنبي وانتهاك القانون الدولي.

ولا يحق لنا أن نغض الطرف عن قصف روسيا للمنشآت المدنية في حلب بسورية أو في دونباس بأوكرانيا. ولا يتعلق ذلك بالامتثال لمبادئ حقوق الإنسان فحسب بل بمسؤولية الدولة التي تنتهك القانون الدولي والحريات الأساسية للمدنيين وتجبرهم على مغادرة ديارهم. إننا بحاجة إلى آلية دولية معنية بالمسؤولية في أقرب وقت ممكن إلى جانب إطار دولي ملزم لحماية حقوق المشردين داخليا.

وفي الختام أود أن أحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده في تيسير تسوية النزاعات على أساس قواعد القانون الدولي ومبادئه. وهذا هو السبيل الوحيد لصياغة حل مستدام لأكثر المشاكل المؤلمة التي تواجه البشرية.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يدلى به دولة السيد إنيلي سوزيني سوبواغا رئيس وزراء توفالو.

السيد سوبواغا (توفالو) (تكلم بالإنكليزية): يسر بلدي توفالو ويشرفني أن أسهم في هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن الحلول الممكنة لمسألة التنقل الكبير للاجئين والمهاجرين. أود أولا أن سجل خالص شكر توفالو للأمين العام على عزمه وتقريره الشامل المعنون ”الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض“ (A/69/700) لقد حددت المرحلة لنا القادة هنا في الأمم المتحدة لأن المسألة قد أبرزت مرات عديدة. كثيرا ما هيمنت محنة النازحين جراء النزاع أو الكوارث أو آثار تغير المناخ على قصص وسائط الإعلام ومناقشات الأمم المتحدة وشكلت جزءا من أهدافنا للتنمية المستدامة – خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن واقع الأزمات المتعددة التي تتضمن النزاع والعنف والكوارث قد أسر خيالنا وأسفر عن خطابات عاجلة للاستجابات الممكنة، بما في ذلك للذين شردوا داخل البلدان أو خارج حدودها لفترات مؤقتة أو طويلة الأمد. وبوصفنا أسرة الأمم المتحدة علينا الاستجابة. علينا أن نستمع إلى الدعوة ونستجيب للأزمة الضخمة بالتضامن والالتزام التاريخيين والإرادة السياسية اللازمة. إن استجابتنا لمسألة التنقل الواسعة النطاق للأشخاص يجب أن تستند إلى القيم المشتركة المتمثلة في المسؤولية الإنسانية. ولا بد من إيجاد الحلول الطويلة الأجل من أجل سلامة وكرامة المهاجرين واللاجئين فضلا عن البلدان المرسلة والبلدان المتلقية والمجتمعات المحلية.

وسواء من المشردين داخليا أو خارج حدود جنسيتهم، تحرك العديد فرارا من النزاعات المسلحة والنزاعات التي يسببها الإنسان والنزاع السياسي والاضطهاد الديني والفقر وانعدام الأمن الغذائي والإرهاب أو انتهاكات حقوق الإنسان. والبعض فر بحثا عن الفرص والآفاق الاقتصادية الجديدة. وهناك بلدان أخرى، بما في ذلك بلدي، تقوم بذلك استجابة للآثار السلبية لتغير المناخ أو بسبب آثار ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ. ويجب على الأمم المتحدة أن تستمع وأن تهب لإنقاذ هؤلاء الأشخاص وتوفر لهم ضمانات للأمن فيما يتعلق بالعيش والبقاء. ويجب الوصول إلى هؤلاء الناس في وقت الحاجة. ونحن ممتنون للغاية وقد وأثلج صدرنا استمرار الأفراد والبلدان المضيفة في إظهار القيادة والاستعداد لقبول المهاجرين واللاجئين. نشيد بجارتنا، جمهورية ناورو، على عرضها الإسهام في ذلك الصدد.

وهناك أيضا دعوة إلى الاعتراف بأننا ننتمي إلى نفس الأسرة.

وكما قال مسن توفالي، نحن جميعا بشر من خلق الله. فدعونا نقوم ببناء الجسور لا الجدران أو الدفاعات. وعندما

نحسن إدارة تلك الأزمة على النحو الصحيح، يصبح قبول اللاجئين حلا ناجعا للجميع. كما نعلم جميعا، يعرف عن اللاجئين التفاني في التعليم والاعتماد على الذات. فهم يجلبون المهارات الجديدة والحراك إلى قوة عاملة متقدمة في السن. ولكن، كمهاجرين، من الأهمية بمكان أيضا أن نبدي الاحترام لقوانين البلدان التي تستقبلنا وألا نفرض قوانينا أو قيما جديدة أو ننقلها إلى البلدان المضيفة.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن يراعي هذا الحوار حقيقة أن بعض الناس سيضطرون إلى التحرك جراء الآثار الضارة لتغير المناخ، ولا سيما الذين يعيشون في البلدان الجزرية الصغيرة المنخفضة مثل بلدي توفالو، في المحيط الهادئ، وتلك البلدان في البحر الكاريبي والمحيط الهندي والمناطق الأخرى المعرضة بوجه خاص لتغير المناخ. ويجب أن نأخذهم أيضا بعين الاعتبار ونتأكد من أننا نوفر الحماية لهؤلاء، الأشخاص المشردين أو الذين يحتمل تشردهم بسبب آثار تغير المناخ. وهذا أمر معترف به تماما في أهداف التنمية المستدامة ويتمثل التحدي أمامنا في اتخاذ إجراء في أقرب وقت ممكن.

وكما نعلم فإن الدراسات التي أجريت مؤخرا تشير إلى أن متوسط ٢٢,٥ مليون شخص يشرد كل عام جراء آثار تغير المناخ والكوارث الأخرى المتصلة بالمناخ أو المتصلة بالطقس. هذا ما يعادل ٦٢ ٠٠٠ شخص يشرد داخليا كل يوم جراء تغير المناخ ولا سيما بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر. وسنقدم مشروع قرار يدعو إلى إطار قانوني يأخذ في الاعتبار حماية هؤلاء الأشخاص وحقوقهم. ويجب حماية حقوقهم حينما يضطرون إلى الهجرة عبر البلدان، ويجب كفالة أمنهم وبقاءهم على قيد الحياة بموجب القانون الدولي وتحت مظلة أسرة الأمم المتحدة. ويسرني أن أتمكن من القول بأننا سنعمل مع الأعضاء الآخرين في المنظمة للمضي قدما بمشروع القرار. وألتمس دعم أعضاء المجتمع الدولي هنا.

في الختام، نحن بحاجة أيضا إلى أن نأخذ في الاعتبار النتائج الرئيسية المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي اختتم مؤخرا في اسطنبول من أجل مواصلة التقدم في التعامل مع حركات المهاجرين واللاجئين. وتوفالو ترحب ترحيبا حارا بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) ويلتزم بلدي بالعمل في تضامن مع الأمم المتحدة للنهوض به.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر المتكلمين بأننا اتفقنا على حد أقصى لمدة أربع دقائق للبيانات.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ريمبينك باتو وزير الخارجية والتجارة والهجرة في بابوا غينيا الجديدة المستقلة.

السيد باتو (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): أود باسم بلدي أن أشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة على الاجتماع الرفيع المستوى الهام الذي ينعقد اليوم والذي يمثل خطوة حاسمة الأهمية في الاتجاه الصحيح. نحن ممتنون للأمم المتحدة على إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الذي اعتمد في وقت سابق هذا الصباح (انظر A/71/PV.3) بوصفه القرار ١/٧١. أود أن أصف تجربة بلدي بابوا غينيا الجديدة.

نستضيف ما يصل إلى ١٠٠٧ من اللاجئين وغيرهم من المهاجرين من مختلف أنحاء العالم في مرفق إقليمي لإعادة التوطين على جزيرة مانوس وفي أجزاء أخرى من البلد. من بينهم ٦٧١ من اللاجئين مبدئيا و ٢٠٤ من طالبي اللجوء و ١٣٢ من المهاجرين. وقد رفض معظمهم – ٥٦٣ من اللاجئين – إعادة التوطين في بابوا غينيا الجديدة ويجري التماس بلدان ثالثة لاستضافتهم بينما قرر ٧٢ منهم البقاء في بابوا غينيا الجديدة كوطن لهم. كما أننا في المراحل النهائية للتعامل مع طالبي اللجوء من بين أكثر من ٢٠٠٠٠ من الأشخاص

الآخرين الذين طلبوا اللجوء في بابوا غينيا الجديدة خارج مركز ملتمسي اللجوء على جزيرة مانوس.

قد أنشئ مرفق جزيرة مانوس لتجهيز الطلبات بناء على بادرة حسن نوايا إنسانية لبلدنا واعترافا بالتزاماتنا الدولية في مجال حقوق الإنسان. ثار قدر من الجدل حول المركز لكنه أيضا دليل على التعاون الثنائي والإقليمي الذي واصلناه منذ عام ٢٠١٢ مع أستراليا وغيرها من الشركاء لا من أجل معالجة مسألة اللاجئين والمهاجرين ولكن أيضا الأعمال الخسيسة لتهريب البشر والاتجار بهم لجني الأرباح من جانب المجرمين والعصابات الأخرى حول العالم. وتشهد بابوا غينيا الجديدة عملية إغلاق للمرفق في جزيرة مانوس بسبب الحكم الصادر عن محكمتنا العليا بأن المركز غير دستوري. ولذلك يسمح لسكانه الحاليين بالتنقل بحرية في جميع أنحاء جزيرة مانوس ونشجعهم على الاستعداد لإعادة توطينهم في بابوا غينيا الجديدة. ويعترف أيضا سكان بابوا غينيا الجديدة بحقوقهم الإنسانية ويحترموها.

وبابوا غينيا الجديدة كبلد جزري تشعر بالقلق أيضا إزاء الآثار الأمنية لتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستويات سطح البحر والتحات الساحلي وتحمض المحيطات، مما سيؤدي حتما إلى النزوح الجماعي القسري للأشخاص والمجتمعات المحلية. بالنسبة لنا فإن العديد من الأرواح ومصادر العيش لا سيما في قطاعي الزراعة والصيد تتوقف على سلامة بيئتنا. بيد أن أنماط الطقس المتغيرة والخسائر في التنوع البيولوجي قد تتسبب للعديد منا في انخفاض الغلة وبالتالي الحاجة إلى الهجرة إلى مناطق أخرى بغية كفالة سبل العيش المستدامة والأمن والمستقبل لأنفسهم. إن اللجوء بسبب تغير المناخ لم يعد مفهوما مجردا؛ فهم يظهرون بالفعل في بلدي في حالة جزر كارتيريت.

يجب أن نعمل معا من أجل التصدي بفعالية لمكافحة تغير المناخ وندعو جميع البلدان إلى التوقيع والتصديق على اتفاق باريس وذلك لضمان دخوله حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. إنه إجراء ضروري لكفالة العمل المتضافر من أجل التعامل مع أزمة المناخ الرئيسية التي تواجه عالمنا اليوم. وستودع بابوا غينيا الجديدة صك تصديقها هذا الأسبوع.

ينبغي أن تترفع جلسة اليوم عن مجرد الكلام لتوفر مسارات دائمة ومجدية وإجراءات للتغلب على تحديات التحركات الجماعية للاجئين والمهاجرين في جميع أنحاء العالم، التي أصبحت للأسف الآن أزمة إنسانية عالمية خطيرة وتهدد كذلك السلام والأمن العالميين. ولا يسعنا أن ندعها تخرج عن نطاق السيطرة.

ما من بلد في مأمن من ذلك، والآثار التي يرتبها واسعة النطاق وبعيدة المدى، ولا يتأثر بذلك فقط الأطفال النازحون الأبرياء جدا، بل أيضا بلدان العبور والمقصد. وهذه مشكلة عالمية ويجب البت فيها بطريقة شاملة ومتناسقة.

إن بابوا غينيا الجديدة بلد يواجه تحديات تتعلق بالموارد، وخبرتنا الوطنية في استضافة اللاجئين والمهاجرين وتوفير احتياجاتهم ليست مسألة بسيطة. من هنا يصبح تقاسم المسؤولية العالمية في هذا المجال على جانب عظيم من الأهمية. لذلك فإن بابوا غينيا الجديدة جادة وملتزمة بأن تكون جزءا من الحل الشامل لهذه المسألة ومن ثم ترحب بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الذي اعتمد اليوم (القرار ١/٧١).

إن العامل الرئيسي لوقف السيل العارم لنزوح المهاجرين واللاجئين من بلدان المنشأ يتمثل في معالجة الأسباب الجذرية الأساسية التي تستحث هذه التحركات للناس في العالم. وأي تدابير تتخذ لا بد من أن تضع حقوق الإنسان للمهاجرين في صدارة جميع الاعتبارات. وينبغي أيضا النظر بجدية في مساءلة بلدان المنشأ عن نزوح شعوبها.

نحن بحاجة إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية ضمن الدعم المتبادل والنظم العالمية والإقليمية. ويجب أن نعمل معا من أجل تعزيز المعايير الدولية المختلفة المتعلقة بالهجرة في إطار واحد، مما سيعزز التعاون الدولي في نهاية المطاف. وأعتقد أن العمل قد بدأ صباح هذا اليوم باعتماد إعلان نيويورك. ولا بد من التصدي لمعالجة تهريب الأشخاص والاتجار بالبشر من خلال مكافحة الشبكات الإجرامية، ومقاضاة الجناة، وحماية الضحايا، وضمان أمنهم في المستقبل.

في الختام، نحن بحاجة إلى توسيع نطاق أنشطتنا في مجالي بناء القدرات وإعداد بيانات الهجرة المصنفة على جميع المستويات ليتم على نحو فعال تعقب ورصد تحركات السكان، فضلا عن المجرمين الذين يستفيدون من تهريب الأشخاص والاتجار بالبشر. هذا سيساعدنا على الوقوف على أسباب وأنماط الهجرة التي يمكن استخدامها في وضع قانون الهجرة، والسياسات والاستجابات في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الوفود مرة أخرى بأن يقصر المتكلمون ملاحظاتهم على أربع دقائق.

تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية زمبابوي.

الرئيس موغابي (تكلم بالإنكليزية): خلال العام الماضي، شهدنا صورا مؤلمة للاجئين الذين يجازفون بحياتهم فرارا من واقع صعب في بلدان المنشأ. لقد شعرنا بالصدمة بنفس القدر إزاء الاستقبال العدائي للاجئين، وهو استقبال كثيرا ما يتعرضون له. في ظل هذه الخلفية، يسرنا عقد جلسة اليوم الهامة التي تمكننا من استكشاف خطة جماعية للتعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين. كما يسرنا أن إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) يبرز أهمية معالجة الأسباب الجذرية للتحركات الكبيرة للناس.

إن تنقل الناس من مكان إلى آخر ليست ظاهرة جديدة على الإطلاق. إذ أن الهجرة ما فتئت من حقائق الحياة منذ قديم الأزل. ومع ذلك، فإن حجم هذه الطبيعة المترابطة بشدة في عالمنا اليوم تجعل هذه الحركات ظاهرة غير مسبوقة. ولئن كان يُنظر إلى هذا الترابط الشديد بتخوف في بعض الأوساط، نحن مقتنعون بأنه يتيح لنا فرصة للاجتماع وصياغة استراتيجيات مستدامة بطريقة أكثر فعالية بكثير مما كان يمكن القيام به في جهودنا العالمية السابقة غير المترابطة. وفي الواقع، أن الطريقة التي نختارها لمعالجة مسألة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين سيكون لها تأثير كبير على تحقيق أهدافنا الجماعية على النحو المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولهذا السبب فإن اجتماع اليوم والنتائج التي اعتمدها حاسمة جدا.

لاحظنا أن العدد الكبير من اللاجئين الذين هبطوا على الشواطئ الأوروبية منشأه بلدان غارقة في النزاعات المسلحة، مثل أفغانستان والعراق وليبيا وسوريا. ولذلك، نحن مقتنعون بأن العودة إلى المُثل العليا لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والامتناع عن استخدام القوة المسلحة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، أمر بالغ الأهمية في معالجة الأسباب الجذرية للتحركات الكبيرة للاجئين.

وبصرف النظر عن الكوارث الطبيعية، فإن التحركات الواسعة النطاق تجري بقدر كبير نتيجة أفعال أو إغفالات مباشرة من جانب البشرية. ونتيجة لذلك، لا بد من بذل المزيد من الجهود صوب التوصل إلى تسوية سلمية للمنازعات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وفي أغلب الأحيان، تظل الدول الأعضاء متحمسة للجوء إلى القوة من دون استنفاد الوسائل السلمية. إن المذاهب العسكرية التي تنطوي على الهيمنة والمغامرات التي تذكيها الرغبة في تحقيق المصالح الوطنية الضيقة لفئة قليلة قوية، تكمن في جذور

انتشار الصراعات المسلحة التي أدت إلى الكثير من اللاجئين حتى الآن.

إن بعض الجهود المبذولة مؤخرا لمكافحة الإرهاب تميل إلى التعدي على حقوق مجتمعات المهاجرين واللاجئين. وفي حين أن للدول حقا مشروعا في اتخاذ التدابير المناسبة لحماية مواطنيها من الإرهاب، هناك خطر كبير من تكرار نفس آفة الإرهاب. فهل ينبغي لنا في العملية أن نتجاهل حقوقهم الأساسية وننتهكها عمدا؟

لدى اعتمادنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، سلَّمنا بوضوح، بالإسهام الإيجابي الذي يقدمه المهاجرون في النمو الشامل والتنمية المستدامة.

وإذ نكتسب زخما في تنفيذ جدول الأعمال، ينبغي لنا لذلك أن نحذر من تزايد توجه بعض الأفراد عديمي الضمير نحو تأجيج نيران كراهية الأجانب وتعزيز الخطاب السلبي المتعلق بالمهاجرين لاعتبارات سياسية. ونحن نتحمل مسؤولية جماعية عن تغيير هذا الخطاب المتعلق بالهجرة والمهاجرين في بلداننا. فالعديد من البلدان تدين ببعض النجاح في الأعمال التجارية والتفوق العلمي إلى المساهمات القيمة للمهاجرين واللاجئين. ونثني على الدول التي فتحت حدودها أمام مجتمعات المهاجرين، على الرغم من القيود الخاصة بها.

وقد استضفنا في زمبابوي العديد من اللاجئين من البلدان المتضررة من النزاعات. وندعو إلى التركيز المتوازن على المحنة الإنسانية للمهاجرين واللاجئين في جميع أنحاء العالم. ويحدونا أمل صادق في أن يتوج تنفيذ إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الذي اعتمدناه اليوم، باستجابة جماعية شاملة ومستدامة لهذا التحدي المشترك وتعزيز تقاسم الأعباء. ويشجعنا أيضا اعتماد المرفقين الذي يسعى كل منهما إلى المضي بنا نحو إطار الاستجابة الشاملة للاجئين واتفاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية. وإذ نسير نحو تفعيل هذه الأطر، فإننا ندعو إلى استمرار التقيد بمبادئ الملكية والقيادة الوطنيتان قبل أي شيء آخر.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة يدلي بها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود، ولي عهد المملكة العربية السعودية

الأمير آل سعود (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، يسرني أن أهنئ معاليكم على استكمال مهمتكم رئيساً للدورة السابقة وأهنئ معالي الرئيس الجديد متمنياً له التوفيق في أداء مهامكم ومسؤولياتكم. إن أزمة اللاجئين الناجمة عن الصراعات العرقية والحروب والكوارث والنزاعات، تتطلب منا توحيد الجهود للتعامل معها بكل مسؤولية والحد من آثارها السلبية على الإنسانية. وتنطلق المملكة العربية السعودية في تعاملها مع هذه القضية من مبادئ تعاليم الدين الإسلامي التي تدعو إلى الإسلام والسلام، وتحرص على مساعدة المحتاجين.

وامتداداً لدور المملكة الإنساني في هذا المجال، فقد دأبت منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز، رحمه الله، على إرساء قواعد العمل الإنساني حتى أصبحت المملكة العربية السعودية اليوم في المرتبة الثالثة بين دول العالم من حيث حجم المعونات الإغاثية والإنسانية والتنموية. إذ بلغت المساعدات التي قدمتها المملكة خلال العقود الأربعة الماضية نحو ١٣٩ مليار دولار أمريكي. وحرصاً من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، على توحيد جهود المملكة الإغاثية والإنسانية لدعم الدول المحتاجة، جاء إنشاء مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ليعكس الدور الإنساني المشرق للمملكة على مستوى العالم.

منذ اندلاع الأزمة في سورية، كانت المملكة في مقدمة الدول الداعمة للشعب السوري لتخفيف معاناته الإنسانية،

حيث استقبلت ما يقارب من المليونين ونصف المليون مواطن سوري، وحرصت على عدم التعامل معهم كلاجئين، أو وضعهم في معسكرات لجوء، حفاظاً على كرامتهم وسلامتهم. ومنحتهم حرية الحركة التامة، ومنحت لمن أراد البقاء منهم في المملكة، وهم مئات الآلاف، الإقامة النظامية، وسمحت لهم بالدخول لسوق العمل والحصول على الرعاية الصحية المجانية والتعليم كما بلغ عدد الطلبة السوريين ما يزيد على ١٤١ ألف طالب سوري على مقاعد الدراسة المجانية، وأسهمت بدعم ورعاية الملايين من السوريين اللاجئين في الدول المجاورة لوطنهم.

كما اعتبرت المملكة الأشقاء اليمنيين اللاجئين في المملكة زائرين، وقدمت لما يزيد عن نصف مليون يمني الكثير من التسهيلات، بما في ذلك حرية الحركة والعمل واستقدام عوائلهم. وقد بلغ عدد الطلبة اليمنيين الملتحقين بالتعليم العام المجاني في المملكة ٢٨٥ ألف طالب. كما بلغت قيمة المساعدات التي قدمتها المملكة مؤخراً للاجئين اليمنيين في جيبوتي والصومال أكثر من ٤٢ مليون دولار. واستجابة للاحتياجات الإنسانية الإغاثية للشعب اليمني الشقيق قدمت مؤخرا حوالي ٥٠٠ مليون دولار.

إن المملكة العربية السعودية تؤمن بأن الخطوة الأولى والأساسية للتعامل مع تلك الأزمات، هي تكثيف الجهود لحل النزاعات القائمة في العالم بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بتوظيف الدبلوماسية الاستباقية لمنع تفاقم الأزمات وتحولها إلى صراعات عسكرية يتولد عنها أزمات وكوارث إنسانية. ولن تألو المملكة جهدا في مواصلة العمل مع المنظمات الدولية والدول المؤمنة بالعمل الجماعي في سبيل تحقيق السلم والأمن الدوليين، وكل ما فيه خير للبشرية. والسلام عليكم

الرئيس المشارك (تكلم بالإنكليزية): أعطي الآن الكلمة للشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، وزير خارجية دولة قطر.

الشيخ آل ثاني (قطر): سيدي الرئيس، يطيب لي أن أتوجه ببالغ الشكر والتقدير لرئيسي الدورة السبعين والدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة على كافة الجهود المبذولة للتحضير لهذا الاجتماع. ونثمن، ونثني على الجهود الكبيرة التي بذلها الميسران للمشاورات، ولا يفوتنا أن نشكر الأمين العام على جهوده القيمة.

ينعقد هذا الاجتماع في ظل تزايد النزاعات والأزمات الإنسانية في العالم، التي خلفت أكبر أزمة لاجئين وهجرة غير مسبوقة. فلا تزال صور الزوارق المكتظة باللاجئين والمهاجرين الفارين من مناطق النزاعات والفقر، وما تجسده من مآسي، تدمى لها القلوب وترهق الأبصار والأسماع، تشهد على ما يتعرض له هؤلاء اللاجئين من اتجار وتطرف وتشريد قسري وعنف جسدي ونفسي، وما يشكله ذلك من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني.

من بالغ الحزن والأسى أن يقضي الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة نحبهم في هذه العملية، لكونهم الشريحة الأضعف والأكثر عرضة للخطر. ولأنه لا يمكن التغاضي عن هذه الانتهاكات الجسيمة، نود التأكيد على أهمية التعامل معهم وفقا لهشاشة وضعهم ومنحهم الحماية والمساعدة طبقا للمواثيق الدولية الإنسانية.

يجمع المجتمع الدولي على أن التوصل إلى حلول مستدامة للتدفقات الكبيرة للاجئين والمهاجرين والأزمة الإنسانية المستمرة الناجمة عنها، تستوجب تكثيف التعاون للتوصل إلى رؤية متكاملة لمعالجة الأسباب الجذرية التي دفعت هذه الشرائح الضعيفة لتحمل المخاطر بحثا عن الحياة الآمنة والكريمة.

إننا إذ نشدد على أهمية إيجاد حلول سياسية عاجلة للنزاعات والصراعات والأزمات، لا نقلل من الأعباء الراهنة التي تتحملها البلدان والمجتمعات المستضيفة للاجئين والمهاجرين الجديرة بالثناء والتقدير. وندعو إلى التعاون الفعّال لمواجهة التداعيات الناجمة عن هذه الأزمة الإنسانية.

إن ما يبعث على القلق أيضا تنامي ظاهرة كراهية الأجانب واستخدام خطاب الكراهية والعنصرية، وهو ما يعطي الذرائع لإشاعة التطرف، وعواقبه المدمرة على المجتمعات المضيفة وعلى اللاجئين والمهاجرين. لذلك نؤكد على حماية حقوق الإنسان لهذه الفئات وإدماجها في المجتمعات.

يمثل التعليم إحدى التحديات الأساسية التي يواجهها اللاجئون الذين أغلبهم دون سن الثامنة عشرة، لذلك لا يمكننا بتاتا إغفال الحق في التعليم الذي ينبغي أن يكون إلزاميا ومتاحا لجميع الأطفال اللاجئين، خاصة وأنه يساهم في تمكين الأطفال وحمايتهم من الاستغلال وسوء المعاملة والتطرف. وما يدعو إلى الاستغراب أن تكون المخصصات المحددة للتعليم في حالات الطوارئ شحيحة بحيث لا تتجاوز ٢ في المائة من إجمالي المساعدات الإنسانية.

هناك إجماع اليوم بأن الأزمة الراهنة للاجئين والمهاجرين ناجمة عن استمرار النزاعات. وقد حذرت دولة قطر مرارا من التداعيات الإنسانية لأزمات في المنطقة العربية وما لذلك من عواقب وخيمة على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وعليه فإن الأوضاع الصعبة التي تشهدها المنطقة كانت ولا تزال السبب الرئيسي في زيادة عدد اللاجئين في المنطقة العربية وإلى خارجها. مع تدفق أعدادا كبيرة من اللاجئين خارج هذه المنطقة، لا تزال دول المنطقة تستضيف ٢٥,٢ في المائة من عدد اللاجئين في العالم.

في الوقت الذي تجدد دولة قطر التزامها بالتعاون الدولي لإيجاد حلول لأزمة اللاجئين والمهاجرين في العالم، فإن المخاطر الناجمة عن استمرار الأزمات في منطقتنا تتطلب التعامل مع جذور تلك الأزمات، وليس مع نتائجها المتواصلة، من أجل إيجاد حلول سريعة ومستدامة لها، وفقا للمرجعيات التي يتيحها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ومنها الوساطة التي أثبتت فاعليتها في حالات عديدة، ودولة قطر لديها تجربة إيجابية ورائدة في ذلك المجال.

لقد واجهت المنطقة العربية مشكلة اللاجئين منذ عقود طويلة، وهي مشكلة تجلت في الهجرة القسرية للملايين من الشعب الفلسطيني الشقيق الذي كان نصيبه من التشرد في المنافي واللجوء ما يفوق التصور الإنساني. أما اليوم، وبعد سبعة عقود من استمرار الاحتلال الإسرائيلي والممارسات غير القانونية ضد المدنيين، وعدم التوصل إلى السلام العادل الذي يكفل الأمن والسلام للفلسطينيين والإسرائيليين، يستمر الفلسطينيون في البحث عن ملاذ آمن يوفر لهم الأمن والحياة الكريمة، مما يتطلب تكثيف جهود المجتمع الدولي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، كقضية رئيسية في إطار الحل الشامل والعادل والدائم استنادا للقرارات والمرجعيات الدولية ذات الصلة.

إن تدفق الملايين من اللاجئين والنازحين إلى خارج سوريا وداخلها أنما هو نتيجة لتردي الحالة الإنسانية وعدم قيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات فعلية وحاسمة لوقف الجرائم المرتكبة ضد المدنيين، مما أفقدهم الأمل في حل الأزمة في المدى المنظور. لذلك فإن وقف تدفقهم مرهون بالتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية يفضي إلى تحقيق الأمن والاستقرار، ويكفل الحقوق المشروعة للأشقاء السوريين. وفي ضوء المعاناة الإنسانية في المنطقة، كيف يمكن أن يتوقع العالم رد فعل الضحايا في ظل عدم وجود أي أمل في التوصل إلى حلول نهائية لأزمات المنطقة؟

انطلاقا من وفاء دولة قطر بالتزاماتها تجاه الشعب السوري الشقيق، فقد هبت لنجدة الشعب السوري بتقديم مساعدات سخية بلغت منذ اندلاع الأزمة عام ٢٠١١ وحتى اليوم ١,٧ مليار دولار صرف منها ٩٠٠ مليون دولار عبر المسار الحكومي و ١٦٠ مليون دولار عبر مؤسسات المجتمع المدني القطري، وعشرات الملايين عبر بعض وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، من قبيل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

أشير هنا إلى أن عدد المقيمين من الأشقاء السوريين في دولة قطر عند بداية الأزمة السورين كان نحو عشرين ألف سوري، أما اليوم فيتجاوز العدد اليوم أكثر من ستين ألف سوري، فضلا عن إصدار آلاف تأشيرات لم شمل الأسر السورية في الدوحة.

انطلاقا من إيماننا بأن التعليم ينبغي أن يكونوا متاحا لجميع الأطفال اللاجئين، لأنه يساهم في حمايتهم من التطرف والاستغلال وسوء المعاملة، فقد بلغ عدد الأطفال السوريين المستفيدين من مبادرة دولة قطر ”علّم طفلا“ منذ عام ٢٠١٢ وحتى شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ حوالي ستمائة ألف طفل.

لا يمكن إغفال الأثر الإيجابي للهجرة، سواء على البلدان المرسلة أو المستقبلة، والمساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما أكدته خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونود هنا أن نشدد على أهمية الهجرة الآمنة والمنظمة، وتعزيز التعاون الدولي، وتعبئة الإرادة السياسية من أجل إيجاد بيئات توفر السلامة والأمن للاجئين والمهاجرين، واتخاذ تدابير فعالة لتلبية احتياجاتهم المتعلقة بالحماية والمساعدة على نحو يضمن الآمان والكرامة، وعدم التمييز واحترام، وحماية حقوق الإنسان لجميع اللاجئين.

في الختام، كلنا أمل في أن تتمخض عن اجتماعنا اليوم نتائج من شأنها التصدي بفعالية للأسباب الجذرية لتدفق المهاجرين واللاجئين وتوفير الظروف الإنسانية التي تكفل لهم الحياة الكريمة والآمنة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف لن تتوانى قطر عن مواصلة العمل مع الشركاء في المجموعة الدولية.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر المتكلمين بأن يتكلموا ببطء وأن يقصروا بياناتهم على أربع دقائق.

تستمع الجمعية إلى خطاب صاحب الفخامة هوان كارلوس باريلا رودريغيس، رئيس جمهورية بنما.

الرئيس باريلا رودريغيس (تكلم بالإسبانية): باسم شعب وحكومة جمهورية بنما، يشرفني أن أشارك في هذه الجلسة العامة لتقاسم خبراتنا في معالجة أزمة الهجرة في منطقتنا.

لا تزال تدفقات الهجرة غير النظامية أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. إن بنما وبقية القارة الأمريكية لا يمكن أن تفلت من الأزمة العالمية للمهاجرين واللاجئين. حيث أن الخصائص الجغرافية لبلدي تجعلنا جسرا يربط بين شمال وجنوب القارة. ففي كل عام يجازف أكثر من ٣٠ ٠٠٠ من المهاجرين بحياتهم بعبورهم بلدنا في محاولة منهم للوصول إلى بلدان في الشمال. إن الهدف الأساسي في هجرتهم يعود إلى أسباب اجتماعية واقتصادية. ولدى النظر في هذه المسألة، من الضروري أن تركز جميع سياسات الهجرة على حماية أهم حقوق الإنسان الأساسية، أي الحق في الحياة. لقد أثبت التاريخ أنه لا يمكن القضاء على الهجرة، إلا أنه يمكن تنظيمها على نحو ملائم لضمان تدفقات منظمة وآمنة للهجرة، وبالتالي تعزيز العدالة والإنصاف على صعيد العالم عن طريق التحويلات المالية التي تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة.

إن تدفقات الهجرة غير النظامية التي تواجه الإنسانية تنطوي على جانبين، الجانب الأول، وهو جانب إنساني يتجسد في الأسر التي تتخلى عن بلدها بحثا عن مستقبل أفضل، والجانب

الآخر جنائي ويتجسد في شبكات الاتجار بالبشر. إننا إذ تدرك هذا الواقع، بدأنا قبل شهرين بعملية تدفق تخضع للرقابة، تقدم من خلالها الرعاية الإنسانية للمهاجرين من المناطق الأخرى الذين يدخلون أراضينا الوطنية في أوضاع هشة ويخضعون لضوابط صحية وهجرة وأمنية صارمة.

وينبغي لنا، نحن الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، أن نركز اهتمامنا على أسباب هذه الهجرة، ومضاعفة جهودنا لمعالجة المشاكل التي تدفع أشقاءنا إلى مغادرة بلدانهم. ونشعر في القارة الأمريكية على وجه التحديد، بقلق بالغ إزاء الحالة في هايتي، حيث دعيت كل دولة إلى دعم إنجاز العملية الانتخابية بنجاح، وبالتالي تعزيز المؤسسات الديمقراطية والاقتصادية للبلد. وبعد زلزال عام ٢٠١٠، هاجر آلاف الهايتيين إلى البرازيل بتأشيرات إنسانية. وفي أعقاب آثار الانكماش الاقتصادي في الدولة الشقيقة لنا في أمريكا الجنوبية، قرروا بعد ذلك الهجرة شمالا، وتسببوا في أزمة إنسانية في منطقتنا، تزداد سوءا يوميا. وستواصل بنما العمل بمسؤولية لمعالجة المسائل الإنسانية الناجمة عن ذلك، ولكننا بحاجة إلى تحسين التنسيق فيما بين جميع البلدان المعنية لحل المشكلة. وندعو بكل احترام إلى إعادة التفكير في سياسات الهجرة وهذه التدفقات عبر القارة، وتقاسم المعلومات بشأن سجلات دخول المهاجرين لبلداننا، لأسباب إنسانية وأمنية على حد سواء.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد رهمينغ (جزر البهاما).

ومن ناحية أخرى، بدأ التقارب بين حكومتي كوبا والولايات المتحدة يعطي نتائج إيجابية للغاية. ونأمل أن يستمر تطور هذا الجانب الجديد من السياسات الخارجية للبلدين، في اتجاه التطبيع الكامل للعلاقات الاقتصادية الثنائية، وتدفقات المهاجرين بينهما. ويشكل تحسن العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة، مثالا ممتازا لما يمكن أن يساعد على تحسين تدفقات الهجرة وحماية أرواح جميع أولئك الذين يحاولون الهجرة.

وتؤكد بنما التزامها بمعاملة المهاجرين معاملة إنسانية، ومكافحة الشبكات الإجرامية التي تتاجر بالأشخاص، وإنفاذ قوانينها المتعلقة بالهجرة بصرامة، مع احترام حقوق الإنسان، ومواصلة العمل بنشاط مع المجتمع الدولي لإيجاد حل شامل ودائم لهذه المسألة.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة السيد بيري كريستي، رئيس الوزراء ووزير المالية في كمنولث جزر البهاما.

السيد كريستي (جزر البهاما) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام لقيادته فيما يخص مسألة المهاجرين واللاجئين. لقد بلغت ظاهرة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، مستوى غير مسبوق من التعقيد والتحديات. ويتعين التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن كيفية التصدي لها على وجه الاستعجال. ولذلك، ترحب جزر البهاما بالجهود الجارية الآن للتوصل إلى فهم مشترك بشأن أفضل السبل للتصدي الفعال لهذه التحركات وإدارتها.

وفي حين تميل المناقشات المتعلقة بالهجرة إلى التركيز على الجوانب السلبية للهجرة غير النظامية، إلا أننا ندرك في جزر البهاما، بسبب تجربتنا التاريخية مع التحركات الكبيرة للمهاجرين، تمام الإدراك الإسهامات الإيجابية أحيانا للهجرة النظامية، والفوائد الكبيرة التي تجنيها البلدان المرسلة والمستقبلة على السواء. وتشمل هذه الفوائد التنمية الاقتصادية والتلاقح الثقافي، وتعزيز التعاون بين دولة وأخرى في إدارة المسائل ذات الاهتمام المشترك. ولكن في الوقت نفسه، من الضروري أن نتحرك بجدية صوب وضع نهج شامل للهجرة غير القانونية، يركز بوجه خاص على الأسباب الكامنة التي تدفع الكثير من الناس للمخاطرة بحياتهم وحياة أطفالهم، بحثا عن حياة أفضل في البلدان الأخرى.

إن جزر البهاما، وهي بلد يبلغ عدد سكانه ٤٠٠ ٠٠٠ شخص، تواجه باستمرار مجموعات كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إليها. حيث يأتي الآلاف إلينا من هايتي. ولا نزال نستقبل مهاجرين من كوبا، وفي الآونة الأخيرة بأعداد أكبر. وهذا غير محتمل، ويتسبب في تحديات اقتصادية واجتماعية لجزر البهاما. ونحن نعمل مع حكومات كلا البلدين لإدارة تلك التحديات، وفي حالة كوبا، من المقرر استئناف المحادثات المتعلقة بالهجرة في شهر كانون الأول/ديسمبر. إن سياسات الهجرة في جزر البهاما مصممة لحماية المصالح الأمنية الوطنية وتقديم الرعاية الاجتماعية لمواطني البهاما قدر الإمكان، مع احترام حقوق الإنسان وكرامة المهاجرين واللاجئين.

ولم يعد بوسعنا أن نتصرف كالمعتاد. ويتعين علينا جميعا بذل جهود متضافرة لإدارة الهجرة غير القانونية. وينبغي لنا على وجه الخصوص، وقف استفادة المؤسسات الإجرامية من الهجرة غير النظامية. ويجب أن نحدد العناصر المهاجرة الأكثر خطورة، بما في ذلك أولئك الذين يستخدمون الهجرة كغطاء للاتجار بالمخدرات والأسلحة والأشخاص. ولذلك، فإنني أدعو الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية لوضع آلية للتصدي للهجرة غير القانونية وأثرها بصورة شاملة، لا سيما على الدول الجزرية الصغيرة مثل جزر البهاما.

إن جزر البهاما ملتزمة التزاما تاما بتنفيذ وتعزيز الولايات ذات الصلة بالمهاجرين التي تنص عليها الاتفاقات الدولية والإقليمية التي نحن طرف فيها. وفي الواقع، قمنا على مر السنين، بسن التدابير التشريعية والسياساتية الرامية إلى توفير الحماية والدعم للمهاجرين النظاميين وغير النظاميين على السواء، بما في ذلك اللاجئين الذين يدخلون أراضينا. وأقول مرة أخرى، مع ذلك، بأنه يجب علينا النظر بشكل جماعي في الآثار التي يتسبب فيها أولئك الذين يسيئون استخدام هذه الإجراءات كغطاء للسلوك غير القانوني، وتطبيق القوانين والمعاهدات الدولية وفقا لذلك.

وترحب جزر البهاما بنتائج اجتماع اليوم. وتجسد تلك النتائج المجموعة المعقدة من القضايا المحيطة باللاجئين والهجرة، والاستجابات المعقدة بنفس القدر اللازمة لتنظيم التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين. ويسرنا بشكل خاص أن نرى أنه تم إيلاء الاهتمام للحاجة لتخفيف العبء الملقى على كاهل بعض البلدان المتلقية للمهاجرين مثل جزر البهاما. إننا نتطلع إلى مشاركة ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف في المستقبل، على أساس ذلك المبدأ. وبوجه أعم، ترحب جزر البهاما بالدعوات لزيادة الدعم المقدم من جانب الجهات الدولية والإقليمية والمتعددة الأطراف للبلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد. ويجب علينا جميعا أن نتفق على الحاجة الملحة لمعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة التي جمعتنا معا جميعا خلال هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد لجميع الدول الأعضاء، دعم كمنولث جزر البهاما المستمر والقوي لكل المبادرات الجارية والمعلقة في سعينا المشترك لمعالجة الانتقال الواسع النطاق للاجئين والمهاجرين.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية لبيان دولة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

الشيخة حسينة (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أثني على الأمين العام على عقد مؤتمر القمة الأول بشأن اللاجئين والمهاجرين. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة التاريخية، لنخرج بخطة قوية وطموحة وعملية المنحى، للتعامل مع حركات السكان. ويجب أن يتم ذلك في السياق الإنمائي الأوسع نطاقا.

لقد غدت الهجرة منفعة عامة. ويجب النظر إليها كواقع ومعزز للحريات. وفي عالم مترابط، تحتاج السلع، والخدمات، وجميع قطاعات الإنتاج إلى القدرة على التنقل بدون عوائق.

وانتشار المعارف والتكنولوجيا وسرعتها يجعل منها ضرورة أكثر إلحاحا للاقتصادات والمجتمعات. وأود أن أؤكد على بعض الجوانب المتعلقة بإدارة الهجرة.

تولى الرئاسة الرئيس المشارك بالنيابة، السيد بواه – كامون (كوت ديفوار).

أولاً، إن الثقة المتبادلة والاحترام المتبادل والمسؤولية المشتركة والشمولية عناصر أساسية في معالجة قضية الهجرة بصورة شاملة. ويجب أن يكون لدينا اتفاق عام على هذه المبادئ العالمية.

ثانياً، نحن نتعهد بألا ندع أحداً يتخلف عن الركب. ولا بد من تأمين حقوق المهاجرين في كل الأحوال، بغض النظر عن وضعهم. وحماية حقوق المهاجرين واللاجئين والنهوض ليس أقل أهمية لتحقيق التناغم بين مجتمعاتنا المتباينة.

ثالثاً، ينبغي وضع الهجرة والتنقل في سرد إيجابي جديد. لذلك، اقترحت بنغلاديش تعهداً عالمياً بشأن الهجرة يعالج بعض الثغرات التي طال أمدها في إدارة الهجرة. ويجب أن يقوم هذا التعهد على أساس خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأن يجسد العناصر والأساليب الطموحة والقابلة للتنفيذ، مع كونها متوازنة ومرنة.

رابعاً، إن التشجيع على التسامح والتفاهم أمر أساسي لاستيعاب المهاجرين واللاجئين. ويجب أن نرتقي جميعاً فوق الخطاب القائم على أساس الهوية وحدها.

خامساً، إن تغير المناخ وما يترتب عليه من نزوح الملايين حقيقة واقعة. وينبغي أن يأخذ هذا التعهد الحاجة إلى حماية ملايين الأشخاص النازحين بسبب المناخ في الاعتبار. وقد اعتمد مؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية الشراكة من أجل الحماية والتنمية، وينبغي للتعهد العالمي أن يبني على هذه المبادرات الإبداعية.

إن تشجيع التحركات الآمنة والمنظمة والمنتظمة والمسؤولة أمر يتعلق بتأمين كرامة الأشخاص ورفاههم. وبنغلاديش، بوصفها الرئيس الحالي للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، يسعدها الإسهام في بلورة هذا التعهد.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان لدولة السيد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

السيد شريف (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بهذا الاجتماع التاريخي الرفيع المستوى بشأن التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، وهي من التحديات الإنسانية الأكثر إلحاحاً في عصرنا. وإننا نجتمع في منعطف دقيق حيث يسجل عدد النازحين من ديارهم قسراً معدلات قياسية وبلغت المعاناة البشرية مستويات لم يسبق لها مثيل. وجزء كبير من هذا النزوح لم يكن طوعياً أو منظماً. فالناس يلوذون بالفرار من ظروف صعبة بسبب النزاع أو الحرب أو الفقر. ويستحق أولئك البؤساء المتنقلون التعاطف معهم والمعاملة الإنسانية. وبالنسبة للملايين منهم في جميع أنحاء العالم، يبعث هذا الاجتماع الرفيع المستوى على الأمل. ويجب ألا نخذلهم.

لقد اتخذنا خطوة هائلة اليوم. وباعتماد إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١)، نقوم بتصويب التزامنا إزاء مجتمعات اللاجئين والمهاجرين في جميع أنحاء العالم. والتحدي الماثل الآن هو ترجمة هذه المبادرة النبيلة إلى واقع ملموس.

إن تدفق اللاجئين والمهاجرين بأعداد كبيرة إلى أوروبا يجدد التركيز على محنتهم. والصور الصادمة للاجئين عبر البحر

المتوسط هزت ضمير العالم، إلا أن الأبعاد الحقيقية لهذه الأزمة يتجاوز العناوين الرئيسية للأخبار. والبلدان النامية، بما فيها باكستان، لا تزال في الطليعة بالنسبة لتحمل عبء النزوح البشري العالمي على نطاق واسع.

والكثير من حالات التشرد المطول يثير تحديات بروتوكولية واجتماعية – اقتصادية وأمنية وبيئية معقدة للبلدان المضيفة والمجتمعات المحلية. وقد آن الأوان لكي يعتمد المجتمع الدولي اتفاقاً عالمياً شاملاً بشأن التحركات الواسعة النطاق للاجئين والمهاجرين. وينبغي أن يقوم هذا الاتفاق على التقاسم العادل والمنصف للأعباء وضمان ألا يتحول النازحون إلى ضحايا لتوجهات كراهية الأجانب والنفعية السياسية. كما ينبغي أن يوفر الاتفاق أيضا سبلاً أوسع للهجرة القانونية وأن يتخذ نظرة واقعية إزاء هذه الأوضاع. وإطار الاستجابة الشامل للاجئين، المعتمد جنباً إلى جنب مع إعلان نيويورك، يوفر نقطة انطلاق مفيدة. ويجب أن نبني على هذا الزخم. ولكي نمضي قدماً، لا بد أيضاً من معالجة الأسباب الجذرية للنزوح والهجرة القسرية. وما لم نعمل بحزم على إخماد الحرائق التي تتسبب في كثير من المعاناة، لن نتمكن من إيجاد حل طويل الأمد لتلك الأزمة.

وعلى مدار أربعة عقود تقريباً، كانت باكستان مضيفاً سخياً للملايين من اللاجئين الأفغان. وكانت تلك أكبر حالات اللاجئين التي طال أمدها على مستوى العالم؛ وحتى يومنا هذا، نستضيف أكثر من ٢,٥ مليون لاجئ في باكستان. ورغم مواردنا المتواضعة، فقد فتح شعب باكستان قلبه للإخوة والأخوات الأفغان. وفي حين تراجع الدعم المالي من المجتمع الدولي، إلا أن ضيافة باكستان لم تتراجع. وباكستان تؤيد عودة آمنة وكريمة لجميع اللاجئين الأفغان إلى وطنهم على نحو مستدام. ونعول على دعم نشيط من أشقائنا الأفغان والشركاء الدوليين في تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق هذه النتيجة.

ونأمل أن يتخذ المجتمع الدولي خطوة إلى الأمام وأن يوفر الموارد الضرورية لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في الوقت المناسب بغية دعم العودة المستدامة للاجئين الأفغان وإعادة إدماجهم.

وقبل خمسة وستين عاما، اجتمع واضعو اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمركز اللاجئين هنا في نيويورك. وكان يحدونا أمل وطيد في أن تتخطى قيمة الأساس الذي أرسوه نطاقه التعاقدي. وبإرساء أساس معياري للنهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، لدينا اليوم فرصة سانحة للمساعدة على إيجاد عالم لا ندع فيه أحداً يتخلف عن الركب في سعينا المشترك من أجل صون الكرامة الإنسانية.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد كريستيان كيرن، المستشار الاتحادي للنمسا.

السيد كيرن (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر الأمين العام والأمم المتحدة على تنظيم اجتماع اليوم بشأن اللاجئين والهجرة، وهما أكثر القضايا إلحاحاً في عصرنا. والنمسا، شأنها شأن الآخرين، تواجه أعداداً كبيرة من المهاجرين في السنوات الأخيرة – معظمهم من اللاجئين القادمين من مناطق الأزمات وسلك غالبيتهم طرقاً غير نظامية إلى أوروبا. لقد شهدنا منطقة من أغنى المناطق في العالم، وأعني بذلك الاتحاد الأوروبي، تحاول جاهدة التعامل مع تلك الظاهرة. وفي واقع الأمر، رأينا أنه قد يكون لها أثر مزعزع لاستقرار واحدة من أكثر المناطق استقراراً في العالم. والنمسا، ذات التاريخ الممتد في التعامل مع التدفقات الضخمة للاجئين – لأسباب ليس أقلها موقعها في قلب أوروبا – ليست استثناء من ذلك. وفي حين أن الهجرة، عموماً، يمكن أن تكون مفيدة للجانبين، فقد اعترفنا أيضاً في إعلان نيويورك بشأن اللاجئين

والمهاجرين (القرار ١/٧١) بأن التزوح القسري والهجرة غير النظامية يمكن أن يشكلا تحديات معقدة للبلدان المضيفة أيضاً.

كيف يمكننا الصمود أمام هذا التحدي؟ أولا وقبل كل شيء، لا يمكن أن يكون هناك شك في أن علينا البقاء ثابتين في التزامنا باحترام حقوق الإنسان الأساسية والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك عندما نتعامل مع الهجرة غير القانونية. ومع ذلك، تشكل الهجرة غير النظامية مخاطر كبيرة على المهاجرين أنفسهم. في السنوات الأخيرة، فقد الآلاف من المهاجرين أرواحهم على الطرق الخطرة المؤدية إلى أوروبا. واستغل المهربون وبدون رحمة الأشخاص المحتاجين، في أحيان كثيرة المهاجرين الذين تقطعت بهم السُبل في مخيمات تفتقر إلى مخصصات كافية من الأغذية، والمأوى، والرعاية الطبية الأساسية. ولهذا السبب يجب أن نضع حدا للهجرة غير النظامية لصالح المهاجرين والبلدان المضيفة على السواء.

وفيما يتعلق بهذا التحدي، ستستضيف النمسا اجتماع القمة الإقليمية الذي سيعقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر في فيينا لمناقشة توثيق التعاون والتنسيق بين البلدان الواقعة على طريق البلقان. وبينما يتعين علينا إغلاق الطرق غير النظامية، نحتاج في الوقت نفسه إلى فتح طرق قانونية من أجل إنقاذ الأرواح. فعلى سبيل المثال، وضعت بالفعل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خططا لإعادة التوطين وننخرط في جهد مشترك لكي تعمل هذه الخطط بكفاءة.

ونحن ندرك أن أوروبا ليست وحدها المتأثرة بالهجرة. ولذلك، نود أن نثني على جهود تلك البلدان التي تستضيف جماعات كبيرة جدا من اللاجئين في الجوار المباشر لصراعات طويلة الأمد. إن إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) الذي اعتمد هنا اليوم واضح جدا إزاء حقيقة أنه لا يمكن لدولة بمفردها أن تحل هذه المشكلة. ولهذا السبب يجب علينا جميعا تحمل نصيبنا العادل في هذا الصدد، انطلاقا من روح التضامن ولأن ذلك في صالحنا.

لكن كل هذا لن يكون كافيا لأنه في الأجل الطويل فإن السبيل المستدام والأنجع لحل المشكلة يتمثل في حلها داخل مناطق المنشأ – أي علينا أن نعالج الأسباب الجذرية للهجرة، وهي التراعات، وتغير المناخ، وانعدام الفرص، وهي عوامل يزيد منها التفاوت الاقتصادي عبر الدول وداخلها. هذه هي التحديات التي يجب علينا التصدي لها. وعلينا زيادة جهودنا في حل الأزمات، كون ذلك فعّال بشكل واضح وشرط مسبق لزيادة التنمية. وفي هذا السياق، بطبيعة الحال فإن الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيدة إرنا سولبرغ، رئيسة وزراء النرويج.

السيدة سولبرغ (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): إن أزمة اللاجئين أحد أكبر التحديات في عصرنا، وعلينا العمل معا لمعالجتها. وهذه أزمة عالمية لا يمكن لبلد أو منطقة تناولها بمفردها. حان الوقت لاتباع نهج عالمي والدخول في شراكات حقيقية. ما برحت الهجرة على الدوام دافعا للتحرك البشري والتنمية والنمو، ولكن ينبغي أن تكون الهجرة طوعية ولا ترغم عليها الظروف.

بذل العديد من البلدان جهودا هائلة لتوفير الحماية في ظل ظروف صعبة. وستواصل النرويج مساعدة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في مناطق الصراع. ولقد قمنا بزيادة ميزانية المساعدة الإنسانية بأكثر من ٢٥ في المائة في هذا العام وحده. ونستقبل نصيبنا من اللاجئين ونعمل على إدماجهم في مجتمعنا. نؤيد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) الذي اعتمد اليوم ونرحب به. أود أن أبرز أربعة جوانب هامة جدا.

أولا، يجب أن نميز بوضوح بين اللاجئين والمهاجرين المحفزين اقتصاديا. وإلا، فسوف نقوض قدرتنا على حماية الأشخاص الذين يستوفون شروط الحصول على الحماية وسنعرض مفهوم اللجوء برمته للخطر. ثانيا، نحن بحاجة إلى تعاون أوثق بشأن عودة الأشخاص الذين لا يستوفون شروط اللجوء أو الحماية. ويجب على البلدان أن تسمح بإعادة دخول المهاجرين الذين عادوا إلى ديارهم طوعا أو بخلاف ذلك. ثالثا، يجب أن نشدد على أن القانون الدولي يوفر بالفعل إطارا قانونيا متينا لحماية اللاجئين. إن ما نحتاج إليه التنفيذ على نحو أكثر فعالية للصكوك والمعايير القائمة. رابعا، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية من أجل التوصل إلى حل طويل الأجل. لذلك ستبقي النرويج على مساعدتها الإنمائية عند مستوى عال وعلينا جميعا العمل معا لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا المسعى، من الحيوي توثيق التعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية. فنوعية التعليم والتمتع بالصحة الجيدة أمران على جانب كبير من الأهمية للحد من الفقر وتخفيف الأسباب الجذرية للهجرة. ذلك السبب الذي حمل النرويج على زيادة إنفاقها على التعليم بنسبة ٧٠ في المائة في جميع أنحاء العالم خلال السنوات الثلاث الماضية. ولهذا دعمنا أيضا الجهود المبذولة في مجال الصحة على الصعيد العالمي لما يماثل ما مجموعة ما يزيد على مبلغ ٤٢٥ مليون دولار في عام ٢٠١٦.

ونعمل أيضا على زيادة دعمنا للتعليم في أوقات الأزمات والصراعات. إن مؤتمر مساعدة سورية والمنطقة الذي انعقد في لندن في شباط/فبراير مهد السبيل أمام زيادة الدعم لاستحداث الوظائف والفرص التعليمية للاجئين السوريين في المنطقة. وأود الآن أن أحض جميع الشركاء على الوفاء بتعهداتهم. ولن نتغلب على أزمة اللاجئين ببناء الجدران في المستقبل. بل سنتغلب عليها بالعمل معا لإيجاد حلول مشتركة.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد ستيفان لوفن، رئيس وزراء السويد.

السيد لوفن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي باقتباس:

”أحيانا استطيع أن أرى كل منا مرة أخرى على المحيط الذي لا حدود له، حيث أن الأمواج الهائلة التي كانت تتهددنا جميعا قذفت السفينة. وفي بعض الأحيان أعتقد أن بوسعي أن اسمع العويل من السفن ووقوع الناس في القبر العميق.“

هذه رسالة من مهاجرة. وقد وصلت إلى قارة جديدة إلى جانب آلاف المهاجرين الآخرين الفارين من الجوع والفقر. اسمها كان إيدا ليندغرين وكان ذلك في عام ١٨٧٠. حيث هاجر أكثر من مليون سويدي إلى أمريكا؛ والكثيرون منهم وصلوا إلى هنا في نيويورك في جزيرة إيليس. وعندما تحسنت حياتهم، رجع واحد من كل خمسة مهاجرين إلى دياره، آخذا معه المعارف المكتسبة حديثا وروح ممارسة الأعمال الحرة.

واليوم، السويد بلد يفر ويهاجر الناس إليه، وليس منه. فما هي العبرة التي تعلمناها؟

أولا، يجب علينا أن نتصدى للأسباب الجذرية للهجرة القسرية. فالهجرة في حد ذاتها لن تحل مشكلة الإجحاف والظلم في العالم. ويجب أن نكافح الجوع والفقر كيلا يخاطر الناس بحياتهم بركوب قوارب متداعية. ونحن بحاجة إلى مجتمعات قوية تتقاسم الرخاء وتعزز العمل الكريم والنمو الشامل، والأهم من ذلك، العمل من أجل السلام والأمن المستدامين. ستظل السويد مانحة رائدة، وستعزز الصلة بين التنمية ومنع نشوب الصراعات، وستعالج هذه المسائل عندما نشغل مقعدنا في مجلس الأمن في العام المقبل.

ثانيا، لا بد للذين يفرون بأرواحهم من أن يجدوا الحماية. وبالنسبة لمعظم اللاجئين، هذا يعني معسكرا في بلد مجاور؛ وبالنسبة لبعض الأقليات، هذا يعني التماس اللجوء في جزء آخر من العالم. وعلينا مسؤولية مشتركة تجاههم جميعا. وستقوم السويد بتحمل الجزء المتطلب منها، وستحث الاتحاد الأوروبي على افعل المزيد. وندعو إلى زيادة الدعم العالمي المقدم إلى وكالات الأمم المتحدة. ولا بد من تحسين القدرة على الاستجابة السريعة والتأهب لحالات الطوارئ الإنسانية. ويقتضي الأمر وضع نظام للإنذار المبكر والتحليل. ولا يمكننا أن نتنصل من واجباتنا وترك العبء ملقى على كاهل حفنة من الدول. فالحماية مسؤولية دولية مشتركة.

ثالثا، يمكن للهجرة أن تعزز التنمية.

عندما يسافر الناس ويعود اللاجئون إلى ديارهم، لا تتوزع الثروة فحسب بل تنتشر أيضاً الأفكار والمعارف. لذلك ينبغي لنا أن نعزز الهجرة الأكثر آمانا لمكافحة الاتجار بالبشر وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين.

عندما غادرت آيدا ليندغرن السويد في أواخر القرن التاسع عشر، شهد أقاربها الذين خلفتهم وراءها بداية تحوّل السويد من مجتمع زراعي فقير إلى أمة صناعية رائدة الآن. لقد تحقق هذا التحول سلمياً، من خلال العمل اللائق والنمو الشامل للجميع، مما حول ثروة البلد إلى رفاه للجميع. ولا توجد سياسة أفضل من ذلك إزاء الهجرة القسرية، وينبغي أن تكون أولوية عليا لكل حكومة بأن تتبنى نهجا مماثلا. ولكن عندما تفشل المجتمعات، وعندما تُجبر أهوال الحرب الناسَ على مغادرة ديارهم، عندئذ ينبغي لنا جميعاً أن نكون حاضرين لتقاسم العبء وتوفير الحماية. وهذا جوهر تعاوننا الدولي وإنسانيتنا.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد ألكسندر دي كرو، نائب رئيس الوزراء، ووزير التعاون الإنمائي، وبرنامج العمل الرقمي، والاتصالات، والخدمات البريدية في بلجيكا.

السيد دي كرو (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب بلجيكا عن شكرها للأمين العام على أخذ زمام المبادرة بعقد هذه الجلسة الهامة الرفيعة المستوى.

ونرحب أيما ترحيب باعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) الذي اتخذ اليوم. فهذه النصوص خطوات أولى هامة نحو استجابة حقيقية متعددة الأطراف لتدفقات الهجرة غير المنضبطة ولمسألة اللاجئين. غير أن عملنا ما زال في بدايته. ونحن اليوم نبدأ جهداً مشتركاً بوضع اتفاقين جديدين بحلول عام ٢٠١٨ – الأول لوضع القواعد لهجرة آمنة وقانونية ومنظمة، والثاني لتحديد المسؤوليات المشتركة والتضامن الدولي الحقيقي لمعالجة أزمة اللاجئين العالمية.

وفي الواقع، ترى بلجيكا أن المسؤولية المشتركة والتضامن هما المبدآن التوجيهيان للتعامل مع اللاجئين والمهاجرين على السواء. ويجب أن يكون هناك تضامن مع البلدان الأصلية وبلدان العبور، وكذلك مع البلدان المضيفة بحيث يكون هناك توزيع أفضل لملتمسي اللجوء فيما بين تلك البلدان. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان التي تواجه هجرة غير قانونية وغير منضبطة وتدفق للاجئين تحتاج إلى المساعدة. إن التضامن وتقاسم المسؤولية الدولية لازمان لإنهاء الحرب والنزاعات العنيفة التي تجبر الملايين على الفرار من ديارهم بحثاً عن أماكن أكثر سلامة وأمناً، وتلك الأماكن لا تكون دائماً مستعدة لاستضافتهم أو جاهزة لذلك. ومما هو بنفس القدر من الأهمية مسؤولية جميع الحكومات في بذل كل ما بوسعها من جهود من أجل منع مواطنيها من الاضطرار إلى الفرار من ديارهم أو الهجرة. فالهجرة ينبغي أن تكون خياراً إيجابياً لا ضرورة.

ولن نستطيع تهيئة الظروف الآمنة لهجرة قانونية ومنظمة إلا بمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والتشريد القسري. ولفهم أفضلَ لهذه الأسباب الجذرية، ستنظّم بلجيكا يوم الخميس الموافق ٢٢ أيلول/سبتمبر، وبالاشتراك مع حكومة مالي، والمنظمة الدولية للهجرة، والشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة، اجتماعاً رفيع المستوى بشأن استخدام البيانات من أجل تحسين فهم الهجرة. ونأمل أن ينضم العديد إلينا.

ثمة مبدأ أساسي آخر أي الطابع العالمي لحقوق الإنسان غير القابل للتجزئة. في هذه الأوقات الصعبة بصفة خاصة، لا يمكننا أن نعامل حقوق الإنسان على أنها من الأمور التافهة – لا حقوق المهاجرين، ولا حقوق اللاجئين، وخاصة حقوق النساء والأطفال الذين غالباً ما يكونون أشد الفئات ضعفاً.

وتلتزم بلجيكا بقوة باستجابة عالمية قوية لهذه التحديات الهامة. وبالتعاون مع الأمم المتحدة وحلفائنا الأوروبيين والأطلسيين والحلفاء الآخرين، نلتزم التزاماً قوياً بالتوصل إلى اتفاق سلام في النزاع السوري. وهذا يعني ضمناً الهزيمة العسكرية والسياسية لما يسمى بالدولة الإسلامية. كما تشارك بلجيكا أيضاً بقوة في الجهود الأوروبية لبناء الشراكات حول الهجرة من أجل دعم العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في جنوب وسط البحر الأبيض المتوسط، وصندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني لحالات الطوارئ من أجل إشاعة الاستقرار، ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والأشخاص المشردين في أفريقيا، ومن الجدير بالذكر أن بلجيكا ثاني أكبر البلدان المانحة لها.

فقد بلغت مساهمتنا المالية لهذا العام في البرامج الإنسانية للاجئين ٩٢ مليون يورو. وترى بلجيكا أن هذه هي أعلى مساهمة لنا تاريخياً، وسنواصل هذه الجهود. ومن مبلغ الـ ٩٢ مليون يورو، خصص ٦٥ مليون يورو منها لدعم اللاجئين السوريين، أي بزيادة ٢٥ في المائة عن عام ٢٠١٥.

وفي الوقت نفسه، نركز على السياسات الإنمائية الدولية المعنية بأقل البلدان نمواً. وقد قررنا تخصيص نصف المعونة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً للتقليص من ضعف الأشخاص المشردين والمساعدة على إدماجهم في المجتمعات المضيفة. وفي بلدنا، رحبنا بأكثر من ٤٥ ٠٠٠ لاجئ في العام الماضي، وسيتجاوز استيعابنا هذا العام للاستضافة وإعادة التوطين ٢٠ ٠٠٠ لاجئ .

وفي جو السلام البعيد والنائي في هذه القاعة الكائنة في مقر الأمم المتحدة، اعتمدنا اليوم إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) وهو إعلان يتجاوز الرمزية. يحدد إعلان نيويورك الالتزامات الدولية التي تحمي الفتاة الصغيرة الهاربة التي تعيش في مكان لا يمكنها أن تسميه وطناً، وهو إعلان يعطي الأمل للأسرة التي لا تعرف مأوى لها إلا خيمة مرتجلة، ويوفر مستقبلاً للطفل الذي لم يعرف قط العيش خارج مخيم للاجئين. ولا يمكن لأحد أن التهرب من هذه المسؤولية التاريخية، لا قائد واحد، ولا بلد واحد، ولا حكومة واحدة.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دون براموديوناي، وزير خارجية تايلند.

السيد براموديوناي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): وعلى عكس قصة السويد المؤثرة حول ما حدث عام ١٨٧٠، سمعنا أيضاً هذا الصباح عن محنة المهاجرين واللاجئين التي يتعذر فهمها من خلال صوت شابة اسمها نادية مراد. لقد هزّت مناشدتها العديد منا هنا. فهل نحن سعداء بأنه تعين عقد هذا الاجتماع حتى ننظر بجدية في معالجة هذه المشكلة غير المسبوقة والمزمنة للبشرية في آن واحد معاً؟ وعلى الرغم من أن هذا الاجتماع تاريخي إلا أنه بالتأكيد ليس الوحيد، إذ يبني على جهود كثيرة في أرجاء العالم تهدف إلى الاستجابة إلى أزمة اللاجئين والمهاجرين.

وتعتبر تايلند هذا الاجتماع منبراً قيماً للعديد من الجهود المتكاملة التي تهدف إلى الاستجابة إلى حركات الهجرة الكبيرة والمختلطة، فضلاً عن الأعمال التي سيتم القيام بها في المتقبل والتي يجب أن تكون ملموسة ومرتكزة على مبدأ تقاسم الأعباء على الصعيد الدولي. يجب أن تكون الردود على التحركات الكبيرة للمهاجرين سريعة ومنسقة، والأهم من ذلك إنسانية. ولحل المشكلة المتعلقة بالتحركات الكبيرة من اللاجئين والهجرة بصورة مباشرة، يجب أولاً أن ننظر في الأسباب الجذرية لها وأن ننتفحص العوامل الكامنة وراء الهجرة القسرية. وهذه الجهود قد تتطلب إرادة سياسية قوية. وما من شك في أنها ستشمل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في البلدان الأصلية وتبرز الروابط بين الهجرة والتنمية. اما الوقاية فهي عنصر رئيسي، ولكي نستخدم ذلك العنصر علينا أن ننظر في الأسباب الجذرية للمشكلة. وسيلزم أيضاً التزاما كبيرا من جانب القادة السياسيين.

وفي الوقت نفسه، فإن تأثير الهجرة على بلدان اللجوء الأول تجري مناقشة على نطاق ضيق. إن هذه البلدان هي التي استقبلت أكبر عدد من اللاجئين والمهاجرين الذين ما فتئوا يشكلون عبئاً على الاقتصادات المحلية والبنى التحتية، الأمر الذي أدى بدوره إلى ظهور تحديات أخرى في تمويل الرعاية الصحية والتوظيف والتعليم. وبمرور الوقت، يدخل عامل جذب في الحسابات لأن الظروف السائدة في البلدان الأصلية لا تتحسن وتحدث تحركات أخرى عبر الطرق البحرية المحفوفة بالمخاطر أو طرق المرور العابر الأخرى.

وفي المناطق التي تعاني من تدفق أعداد كبيرة من الأشخاص المشردين، من الضروري فصل الذين يستغلون نظام اللجوء عن أولئك الذين هم في حاجة حقيقية إلى الحماية. ولذلك، من الأهمية بمكان إجراء عملية فرز قوية عند التعامل مع هذه المسألة. ويجب أن تستخدم آلية الفحص هذه بغية تكريس اهتمام خاص للفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال والمسنين. فهناك ملايين الأطفال الذين يتنقلون تاركين ديارهم. وقد يكون بعضهم برفقة الوالدين أو الأقارب، ولكن قد يكون البعض الآخر لوحدهم تماما؛ فيجب أن نوفر الحماية لهؤلاء الأطفال.

ونحن جميعا نتشاطر القيم المتأصلة المتمثلة في النزعة الإنسانية والرحمة، ونريد أن نجعل هذا العالم مكانا أفضل للجميع. وينبغي أن تكون هذه القيم الأساسية قادرة على ربط المجتمع الدولي معا وأن تكون بمثابة أساس للتعاون. وتؤيد تايلند تماما تلك القيم الأساسية، ولذلك فإننا نحترم مبدأ عدم الإعادة القسرية. ونعمل من أجل إنهاء حالات انعدام الجنسية ونبدأ في إجراء مناقشات مع البلدان المجاورة لنا بشأن العودة الآمنة والكريمة للأشخاص المشردين الذين يعيشون في ملاجئ مؤقتة على طول حدودنا على مدى عقود من الزمن. وقد قادتنا تقاليدنا الإنسانية إلى توفير الخدمات الصحية للمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني. كما نقدر إسهام المهاجرين في اقتصادنا الرسمي.

ويمثل اجتماع اليوم فرصة هامة ليس فقط لمناقشة سبل التعاون الدولي ووسائله، بل أيضا لنتذكر بأننا لن نتمكن من التمتع بالسلطة والقدرة على حماية المهاجرين غير القانونيين واللاجئين وأطفالنا – الذين هم حقا بحاجة إلينا ليعيشوا حياة كاملة وسعيدة – إلا من خلال تعزيز قيمنا الأساسية الإنسانية المشتركة.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من دولة السيد مالكولم تورنبول، رئيس وزراء أستراليا.

السيد تورنبول (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تعد أستراليا واحدة من أنجح المجتمعات المتعددة الثقافات في العالم. فمن بين أقدم الثقافات الإنسانية للأستراليين الأوائل

وحتى الأشخاص الذين أتوا من كل دولة من الدول الأعضاء تقريبا، فإن بلدنا حقا بلد للهجرة. فأكثر من ربع أبناء شعبنا ولدوا في الخارج. ولا يتم تعريف الأستراليين من خلال الدين أو العرق؛ بل من خلال القيم السياسية والالتزام المشترك بالديمقراطية والحرية وسيادة القانون، التي يدعمها ويحميها الاحترام المتبادل. وهذه القيم تقود نهجنا إزاء الهجرة. وإننا ندعو ٠٠٠ ١٩٠ مهاجر كل عام للانضمام إلى أمتنا المؤلفة من ٢٤ مليون شخص.

والتزامنا إزاء اللاجئين التزام قديم، كما ظهر في برنامجنا لخدمات التوطين الإنسانية، الذي يرجع تاريخه إلى عام ١٩٤٧. وقد جعل هذا الأمر الأستراليين مواطنين عالميين بحق، على صلة بأسر وثقافات ولغات شعوب من جميع أنحاء العالم. وتلك الصلات دفعت عجلة التنمية الاقتصادية والتجارة والابتكار. والتنوع الثقافي في مجتمعنا قد أضفى ثراء على الأستراليين. ونعتبر أن شعبنا هو أعظم الأصول لدينا، وأن وحدتنا وتنوعنا من أكبر مصادر قوتنا. وليس هذا بالتطور الحديث. وكمثال على ذلك، هناك هيئة الإذاعة الخاصة – هيئة البث العام – التي تأسست قبل ٤٠ عاما تقريبا، وهي لا تبث بعشرات اللغات فحسب، ولكنها تفسر مجتمعنا المتعدد الثقافات وقيم الاحترام المتبادل للمجتمع بأسره، وتحتفي بذلك. فالتنوع هو استثمار ضد التهميش والتطرف. ويساعد على توحيد مجتمعنا بدلا من تقسيمه.

وفي الوقت الذي كان يتزايد فيه القلق العالمي حول الهجرة ومراقبة الحدود، لم تكن الحاجة إلى بناء دعم مجتمعي للهجرة أكثر وضوحا. وتؤكد تجربة أستراليا على ذلك. فما برح التصدي للهجرة غير القانونية عبر الحدود الآمنة يشكل أمرا أساسيا في خلق الثقة في أنه يمكن للحكومة أن تدير الهجرة على نحو يخفف من المخاطر وأن تركز المساعدة الإنسانية على من هم في أشد الحاجة إليها. وقد كان لهذا أثر مباشر على قدرتنا على تقديم الدعم السخي والفعال إلى اللاجئين. وبدون هذه الثقة، ما كنا لنتمكن من زيادة قبول اللاجئين بنسبة أكثر من ٣٥ في المائة، مما أدى بنا إلى أن أصبحنا ثالث أكبر برنامج إعادة توطين دائم في العالم. كما لم نكن لنتمكن من الالتزام بالترحيب بعدد ٠٠٠ ١٢ من اللاجئين السوريين والعراقيين إضافة إلى العدد المقرر.

وبطبيعة الحال، ليس كل بلد جزيرة. وكل بلد بحاجة إلى وضع سياسات تناسب ظروفه الخاصة. ومع ذلك، فإن واقع تهريب الأشخاص يقوم على أساس الربح من بعض أضعف الناس على الأرض واستغلالهم. كما أننا جميعا على علم تام بمأساة الأرواح التي تزهق في البحر. فتحركات الأشخاص غير المنظمة على الصعيد العالمي تتزايد بسرعة كبيرة. ونحن بحاجة إلى تدابير لخلق نظام بعيدا عن الفوضى الناجمة عن ذلك، إذا أردنا توفير مسارات آمنة للاجئين واستهداف أولئك الذين هم في أمس الحاجة.

ولا يمكن معالجة هذه التحديات بدون تعاون دولي قوي. ونحن بحاجة إلى العمل معا لتيسير الهجرة النظامية والآمنة للاجئين والمهاجرين، وقبل كل شيء، ضمان أن يتمكن الأشخاص القادرين على العودة إلى ديارهم بأمان وفي أسرع وقت ممكن من القيام بذلك. كما أننا بحاجة إلى دعم العمل الهام الذي تقوم به المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بدلا من تكراره.

وترحب أستراليا بالزخم الذي نشهده في منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيد الدولي. ونحن ملتزمون بالاضطلاع بدور يوفر خيارات إعادة توطين اللاجئين الحقيقيين، ويرى ازدياد قوة مجتمعنا المتعدد الثقافات باستمرار، ويدعم الجهود الدولية المبذولة لمساعدة الفئات الأكثر ضعفا.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برفيكتو ياساي، وزير خارجية الفلبين.

السيد ياساي (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): ترحب الفلبين بالإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن معالجة التحركات الكبيرة من اللاجئين والمهاجرين، ومرفقيه المعنونين، ”إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين“ و ”في سبيل وضع اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية“. ولدى الفلبين حوالي ١٠ ملايين من مواطنيها يعملون أو يعيشون في الخارج. ولهذا السبب، فإن حماية حقوق الفلبينيين في الخارج وتعزيز رفاههم، فضلا عن الاعتراف بهم بوصفهم شركاء نشطين في التنمية الوطنية، هي من بين أعمق الالتزامات وأكثرها قدسية في السياسة الخارجية للفلبين.

وقد دعت الفلبين بقوة خلال المفاوضات بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى الاعتراف بالإسهامات الإيجابية للمهاجرين في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. كما عملنا لضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لجميع العمال المهاجرين، بصرف النظر عن وضع الهجرة. وسعينا أيضا إلى إدراج المهاجرين في قائمة الفئات الضعيفة. وفي جميع الحالات، يجب تناول احتياجات المهاجرين من خلال خطة عام ٢٠٣٠، مع الرأي القائل بأنه ينبغي تمكين المهاجرين.

وبالتالي، فقد قمنا بوضع مبادئ توجيهية بشأن المهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات، بالاشتراك مع الولايات المتحدة – الرئيس المشارك معنا – والشركاء الآخرين، والمنظمة الدولية للهجرة. وتوفر المبادئ التوجيهية أفضل الممارسات والمبادئ في تلبية احتياجات المهاجرين في حالات الأزمات، سواء كانت ناجمة عن النزاعات أو الكوارث الطبيعية، في البلد المضيف. وتؤكد المبادئ التوجيهية على أن حماية المهاجرين المستضعفين مسؤولية مشتركة بين دول الأصل، والمقصد، بل ودول العبور.

ويمثل اجتماع اليوم خطوة حاسمة. أولا، في التعامل مع التصورات السلبية عن المهاجرين الذين، في وقت أو آخر، يواجهون كراهية الأجانب والخوف، أو يتعرضون للتعصب الناجم عن عدم فهم الآخرين. وثانيا، يعيد الاجتماع توجيه التركيز على دور المهاجرين باعتبارهم قوة إيجابية للتنمية المستدامة.

يمثل هذا الاجتماع أيضا حدثا تاريخيا في تعزيز الإطار الحكومي للهجرة الدولية. ونتطلع هذه السنة إلى إشراك أصحاب المصالح في عملية المفاوضات الحكومية الدولية التي ستؤدي في النهاية إلى اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة في عام ٢٠١٨. ويجب أن تبدأ هذه العملية في أقرب وقت ممكن.

ونرحب بنفس القدر من الجدية باعتماد إطار الاستجابة الشاملة للاجئين (القرار ١/٧١، المرفق الأول). وقد أبقت الفلبين أبوابها مفتوحة دائما أمام اللاجئين الذين يلتمسون اللجوء. وفي السنوات السابقة، منحنا حق اللجوء للروس في العشرينات، ولليهود، فضلا عن الإسبانيين والصينيين في الثلاثينات. وفي السنوات الأخيرة، رحبنا على شواطئنا بمواطنين من فييت نام وكمبوديا وجمهورية لاو في الحقبة من سبعينات إلى تسعينات القرن الماضي. وبالنسبة للفلبين، تشكل اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧ حجر الزاوية في القانون الدولي بشأن حماية اللاجئين. ولذلك نؤكد من جديد التزامنا بأهداف الاتفاقية وبروتوكولها. وندعم أيضا اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية.

وسنواصل دعمنا لآلية العبور في حالات الطوارئ، وهو ترتيب يجري بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. وتوفر هذه الآلية الإجلاء الفوري للاجئين المهددين بالإعادة القسرية والاضطهاد في

بلدانهم الأصلية. وما زلنا نمضي في دعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن خلال التنسيق المؤسسي على المستوى العالمي، يمكننا التصدي بكفاءة لأزمة اللاجئين وتوفير حلول فعالة ودائمة لها. منذ عام ١٩٨٠، ما برحنا نقدم دعمنا في شكل تبرعات مالية، وكذلك من خلال برامج المساعدة الإنسانية الخاصة بكل بلد.

وهذه الجلسة ليست معزولة أو محمية من أعين رقابة وسائط الإعلام وبقية العالم. فهي تراقبنا بينما نعمل معا من أجل قضية الأعداد الكبيرة للاجئين والمهاجرين. ويعلق الملايين من اللاجئين والمهاجرين، الذين لا يوجد لديهم أي خيار تقريبا، آمالهم علينا في مستقبل يمكن التنبؤ به. ومن المؤكد أننا نمثل قوة إيجابية في حياتهم.

إننا مترابطون بوصفنا بشرا في هذا العالم الذي يتسم بالصراع والسلام. ومنذ أقدم العصور، يترك بعض الناس بلدانهم سعيا إلى مستقبل أفضل، وفرارا من حالة لا تطاق، أو خروجا من دوامة الفقر والاضطهاد في مسقط رأسهم. وتكمن إستجابتنا لحاجتهم في أن يعيشوا حياتهم من جديد في تأمين رحلتهم والوجهة التي يقصدونها، محققين بالتالي أهداف ميثاق الأمم المتحدة النبيلة، التي تعلن أننا نود ”أن نؤكد من جديد إيماننا... بكرامة الإنسان وقيمته“ و ”تعزيز التقدم الاجتماعي ومستويات حياة أفضل في جو من الحرية أفسح“ ويجب ألا نخذل من هم بأشد الحاجة إلينا في الأوقات العصيبة جدا. وسوف تؤكد ذلك أعمالنا إنسانيتنا المشتركة وتضامننا مع اللاجئين في أي مكان في العالم.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة السيدة تيريزا ماي، رئيسة وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيدة ماي (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالترحيب بتركيز الجمعية العامة على هذا الموضوع الحساس وأن أشكر الأمين العام على قيادته. يوجد اليوم ٦٥ مليون من الأشخاص المشردين في جميع أنحاء العالم. ذلك له صدى خاص بالنسبة للمملكة المتحدة لأن هذا العدد يعادل مجموع سكاننا. فقد تضاعف تقريبا عدد الأشخاص المشردين قبل عقد من الزمان. ومع ذلك لا تزال نداءات الأمم المتحدة تعاني نقصا في التمويل، ولا تحصل البلدان المضيفة على دعم كافٍ ولا يتلقى الأشخاص المشردون المعونة والفرص التي يحتاجونها.

لذا يجب على المجتمع الدولي أن يتحد وأن يجد سبلا جديدة للتصدي للتحديات التي نواجهها اليوم. ولهذا السبب نحن نرحب بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١). وبوصفنا ثاني أكبر مقدم للمساعدات الإنسانية الثنائية والإقتصاد الوحيد من مجموعة الدول السبع الذي يوفي بالتزامه بإنفاق ٠,٧ في المائة من الدخل القومي على المساعدة الإنمائية، نقدم المساعدة الإنسانية المنقذة للأرواح إلى الملايين من الناس كل عام. وما فتئنا نلتمس حلولا مبتكرة ودائمة للأزمات التي طال أمدها، بينما نعمل على بناء الاستقرار، وإيجاد الوظائف ودعم أفقر الناس في جميع أنحاء العالم، ومساعدة من هم بأمس الحاجة إلى المساعدة، والتصدي لدوافع النزوح الجماعي للسكان. ولكن يجب علينا جميعا أن نفعل المزيد.

لذلك ستواصل المملكة المتحدة قيادة الاستجابة العالمية، وسأقوم قريبا بسرد المزيد من الالتزامات المالية. غير انني أود اليوم الحديث عن بناء نهج سياسة أكثر فعالية ينطوي على معالجة الأسباب الجذرية للتشريد القسري، يوفر الحماية الملائمة للاجئين ويقلص من التحركات السكانية التي يتعذر ضبطها اليوم.

كما نرى في جميع أنحاء العالم، فإن أمد النزاعات والأزمات يصبح أطول أمدا، ويزداد عدد المشردين. ويجب

علينا الاستمرار في جهودنا لإنهاء الصراعات والتصدي للاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان وشد أزر المتضررين. وكما يبين إعلان نيويورك، فمن واجب كل بلد الإستجابة. ويجب أن نكون واضحين أيضا بأن هذه الأزمة قد تفاقمت بسبب مستويات غير مسبوقة من الهجرة غير المنظمة. وليس اللاجئون وحدهم الذين ينتقلون بأعداد كبيرة؛ هناك أيضا الذين يسعون إلى فرص اقتصادية أكبر. إن ذلك يمثل تحديا عالميا يفرض ضغطا كبيرا على البلدان في أفريقيا وآسيا والأمريكتين وأوروبا.

وبطبيعة الحال، فإن الهجرة القانونية والآمنة والمنظمة تفيد اقتصاداتنا. فلا ضير في الرغبة في الهجرة من أجل حياة أفضل. ولكن الهجرة غير المنظمة التي نراها اليوم ليست في مصلحة المهاجرين الذين يتعرضون للخطر، ولا في مصلحة البلدان التي يغادرونها، أو التي يسافرون عن طريقها، أو التي يسعون إلى الوصول إليها، وليست في مصلحة اللاجئين الذين يجري تقليص الموارد والدعم الشعبي لهم.

إلى جانب زيادة الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية المستدامة، أعتقد أن هناك ثلاثة أمور عملية يمكننا القيام بها للتصدي لهذه المشكلة. أولا، ينبغي علينا أن نساعد على ضمان قبول طلب اللاجئين للجوء في أول بلد آمن يصلون إليه، وتثبيت ذلك كمبدأ. إن الاتجاه الحالي في التحرك قدما يفيد العصابات الإجرامية ويعرض الناس للخطر ويقلل من فرص عودة اللاجئين المستمرة لإعادة بناء بلدانهم. ويجب القيام بعمل أكبر بكثير لدعم أوائل البلدان الآمنة، عن طريق مساعدة اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وهو نهج بدأ يأتي أُكله في الأردن ولبنان وتركيا.

ثانيا، علينا التمييز بصورة أفضل بين اللاجئين والمهاجرين لأسباب اقتصادية. إن عدم القيام بذلك لا يشجع إلا على قيام المزيد من الناس بوضع حياتهم في أيدي العصابات الإجرامية.

ونؤيد تأييدا تاما اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، بل يجب علينا أن نضمن تطبيقها بصورة ملائمة وأن تكون لدى البلدان القدرة على القيام بذلك.

ثالثا، علينا أن نكون واضحين بأن جميع البلدان لديها الحق في مراقبة حدودها وحماية مواطنيها. ويجب أن نكون واضحين بنفس القدر بأن البلدان تتحمل واجب إدارة حدودها للحد من تدفقات الهجرة غير المشروعة وغير المنظمة في المستقبل. وعلينا فعل المزيد من أجل مساعدتها على القيام بذلك.

ذلك هو التحدي العالمي المشترك الذي يجب علينا جميعا أن نشارك فيه بنصيبنا من المسؤولية. إن المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع جميع المشاركين لتحويل الالتزامات الواردة في إعلان نيويورك إلى واقع ملموس، لنتمكن جميعا من مساعدة الملايين من الناس الذين هم بأمس الحاجة إلى مساعدتنا.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد عبد ربه منصور هادي منصور، رئيس جمهورية اليمن.

الرئيس منصور: اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل الذين أسهموا في الإعداد والتنسيق لعقد هذه الجلسة الهامة الذي يُعنى بموضوع غاية في الأهمية وخاصة بالنسبة لبلدي

إذ أن اليمن هي الدولة الوحيدة التي وقعت على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها الإضافي لعام ١٩٦٧ في منطقة الجزيرة والخليج، ورغم كل التحديات التي تواجهها بلادنا كنا وما زلنا نقدم منذ أكثر من عشرين عاما صفة اللجوء منذ الوهلة الأولى للاجئين الصوماليين.

لدى اليمن ما يقارب من مليون ومائتين ألف ما بين لاجئ وطالب لجوء ومهاجر غير شرعي. ويصل اليمن شهريا

١٤ ألف لاجئ، ١٢ ألف منهم من الجنسية الإثيوبية وألفان من الجنسية الصومالية. وبلغ عدد الواصلين الجدد إلى اليمن في النصف الأول لهذا العام أكثر من ٦١ ألف شخص وفقا لبيانات الأمم المتحدة.

لعلكم تدركون جيدا أن اليمن يعامل أولئك اللاجئين كيمنيين، شأنهم شأن أبناء اليمن، يحترفون أعمالهم، ويعيشون حياتهم، ويدرسون في مدارسهم وجامعاتهم، وأصبحوا يزاحمون اليمنيين في الأعمال والمهن كافة.

شاركت بلادنا بفعالية في الاجتماعات التي دعت إليها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حول اللاجئين الصوماليين. كما استضافت اليمن العديد من المؤتمرات الإقليمية حول اللاجئين، كان آخرها المؤتمر المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ والذي خرج بإعلان هام سُمي (إعلان صنعاء)، حيث ناقش وضع اللاجئين الصوماليين واللاجئين من القرن الأفريقي والتحديات التي تواجههم، وبحث الحلول المناسبة لتحسين أوضاعهم وكذا أهمية زيادة دعم المجتمع الدولي وتوجيه انتباهه إلى معاناتهم.

تؤمن الجمهورية اليمنية بأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين يجب أن تتم من خلال معالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إليها. وبالتالي فإن إيجاد حلول سياسية عاجلة للنزاعات والصراعات هي الوسيلة المثلى للتعامل مع هكذا صراعات. كما أن تضافر الجهود الدولية، وتقاسم المسؤولية، والمشاركة في تحمل الأعباء تمثل ركنا أساسيا للتعامل مع هذه المشكلة، وأمرا هاما لا مجال للتنصل منه.

من هذا المنطلق، فإن بلادي تدعو إلى ضرورة تعاون ومشاركة المجتمع الدولي في تحمل تداعيات هذا الموضوع وأعبائه. فهناك أعباء سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وتنموية يصعب علينا تحملها بمفردنا في ظل الظروف الطبيعية. كيف وبلادنا تمر بحالة نزاع وصراع نتيجة انقلاب ميليشيات الحوثي وصالح على الدولة والشرعية والإجماع الوطني. وأصبحنا نعاني مشاكل متعددة لتدفق اللاجئين وبأعداد كبيرة من القرن الأفريقي. تجلت إحدى هذه المشاكل الحديثة في استخدام اللاجئين والصوماليين بوجه خاص، كمرتزقة في القتال إلى صفوف الميليشيات الانقلابية. وقد تمكنا من القبض على عدد من الأطفال من الصومال في جبهات القتال، مما يستدعي مضاعفة المجتمع الدولي ومؤسساته لدعم بلادنا ومساندتها.

أدعو مجددا العالم إلى القيام بدوره التضامني والتشاركي في دعم اليمن لمواجهة تحديات هذه المشكلة. ونؤكد على مبدأ التضامن الدولي مع الدول المضيفة للمهاجرين، وتكاتف جهود أطراف المجتمع الدولي في مجال اللاجئين والمهاجرين وقضايا النزوح الداخلي، حيث تشهد بلادي نزوح أكثر من ثلاثة ملايين مواطن نتيجة عدوان الميليشيات الانقلابية على المدن والسكان الآمنين، وأصبحوا يعانون معاناة قاسية جراء ذلك. وبالتالي، فإن التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة شيء أساسي لإيصال المساعدات الإنسانية للاجئين والمهاجرين والعالقين. ويجب تقديم الدعم الممكن لهذه المنظمات للقيام بدورها وفقا للقوانين الدولية والتشريعات الوطنية.

ونؤكد ضرورة حل أزمات اللاجئين التي طال أمدها. ولن ننسى أبدا اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يزالون يعانون من الظلم والقهر. ومن هنا نجدد تأكيدنا على حقهم في العودة الطوعية وإيجاد حل عادل لمحنتهم. كما نؤكد ضرورة قيام الدول والهيئات الدولية بمساعدة الأشخاص الذين يفرون من الأزمات، وتوفير حياة آمنة وكريمة لهم، وحماية المهاجرين واللاجئين في رحلتهم إلى دول الآمان، وضرورة محاربة تجارة البشر وتضافر الجهود الدولية لمنعها.

أشكر كل الداعمين لليمن في هذا المجال من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية. وأخص بالذكر مركز الملك

سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، والهلال الأحمر الإماراتي، والجمعية الشعبية الكويتية، والمؤسسات الإنسانية كافة في دول الخليج.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مولود جاويش أوغلو، وزير خارجية تركيا.

السيد جاويش أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الأمم المتحدة على تنظيم هذه الجلسة الهامة وعلى حسن توقيتها اليوم. فبلدي، تركيا، يقف اليوم على مفترق طرق الهجرة غير القانونية. حيث أن تركيا لديها أكثر من ٣ ملايين لاجئ، فإنها تستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم. في الوقت نفسه، نواصل أيضا الكفاح ضد مهربي البشر برا وبحرا. وقد تمكنا من خلال الجهود الدؤوبة التي تبذلها السلطات المعنية لدينا من خفض الهجرة غير القانونية في بحر إيجه بنسبة ٩٥ في المائة خلال الأشهر الستة الماضية. بيد أننا نرى أيضا أن الجهود الأحادية غير كافية للتغلب على المشكلة العالمية.

وعلينا أن نذكر – بصوت مدو وواضح – أن العالم يحتاج إلى استراتيجية أفضل للتعامل مع الهجرة غير القانونية ومكافحة المتجرين بها. وعلينا أن نفعل ذلك على جناح السرعة. وينبغي أن يكون للاستراتيجية ثلاثة أبعاد: أولا، نحن بحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لتحركات اللاجئين. وهذا ليس خيارا، بل إنه التزام. فيجب علينا، على سبيل المثال، أن نجد حلا سياسيا للنزاع السوري في منطقتنا. وإلا فإنه سيظل مصدرا رئيسيا للهجرة غير القانونية في الجزء الذي نعيش فيه من العالم. وإذا لم نتغلب على المشاكل الهيكلية لأقل البلدان نموا، ستواصل الشعوب البحث عن مستقبل أفضل في الخارج.

ثانيا، ينبغي تقديم الدعم لبلدان المرور العابر على وجه الخصوص. فالبلدان المجاورة لمناطق النزاع تتأثر بدرجة كبيرة وبصورة غير متناسبة أكثر من غيرها جراء تدفق المهاجرين واللاجئين. إن المساعدة المالية وإعادة التوطين أدوات أساسية في هذا الصدد.

وللأسف، تبين تجربتنا أنه يكاد يكون مستحيلا الحديث عن تقاسم الأعباء. فمن الناحية الرسمية، أنفقت تركيا أكثر من ١٢ بليون دولار على السوريين وحدهم، وإذا ما أضيفت المبالغ التي أنفقتها البلديات ومنظمات حقوق الإنسان، فإن مجموع الإنفاق سيصل إلى أكثر من ٢٠ بليون دولار. وقد ظل إسهام المجتمع الدولي في حدود ٥١٢ مليون دولار. وإننا سنواصل بذل ما بوسعنا ولكن علينا أن نعترف بأن ذلك ليس عدلا.

ثالثا، يجب وقف الخطاب السلبي، من قبيل كراهية الأجانب والعنصرية وكراهية الإسلام، تجاه اللاجئين أو المهاجرين. فلن يؤدي التطرف إلا إلى زيادة المشاكل التي نواجهها اليوم. وسيأتي بنتائج عكسية ويغذي الإرهاب. ويتعين على السياسيين اليوم، ولا سيما في أوروبا الغربية، أن يكونوا أكثر حذرا من أي وقت مضى. ويتوقف نجاح أي استراتيجية على تنفيذها بصورة جماعية. ولا يمكن للجهود الفردية أن تقود إلى حلول دائمة. وهناك درس ينبغي للعالم بأسره أن يكون قد تعلمه الآن، وهو أن أحد ليس في مأمن من آثار أزمات اللاجئين الحالية.

إن تركيا على استعداد للاضطلاع بدورها. وفي العام الماضي، ناقشت الجمعية العامة الهجرة غير النظامية ومشاكل اللاجئين السوريين بناء على مبادرتنا. وكانت الهجرة أحد المواضيع الرئيسية خلال فترة رئاستنا لمجموعة العشرين في عام ٢٠١٥. وقد بعث لمؤتمر القمة العالمي الأول للعمل الإنساني، الذي عقد في اسطنبول في أيار/مايو الماضي، برسالة واضحة بشأن الهجرة – إنسانية واحدة: مسؤولية مشتركة. ونحن الآن ملتزمون بالاضطلاع بدور قيادي في المرحلة التحضيرية للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة بحلول عام

٢٠١٨. ونعتقد أن مؤتمر قمة الأمم المتحدة الأول من نوعه هذا بشأن المهاجرين واللاجئين سيساعد في جهودنا للتعامل مع الهجرة غير القانونية.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هيلاري أونك، وزير التأهب للكوارث وإدارتها وشؤون اللاجئين في أوغندا.

السيد أونك (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): تشهد أوغندا في الوقت الراهن تدفقا غير متوقع للاجئين من جنوب السودان، وقد استقبل البلد أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ منهم منذ بداية شهر تموز/يوليه وحده. وإذا أضفنا ذلك إلى العدد الموجود حاليا واستمرار التدفق من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، فإن أوغندا تستضيف الآن قرابة ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ. ونتوقع أن تستضيف أوغندا أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ بنهاية العام. ونتيجة للتدفق المستمر من المنطقة، فإن أوغندا اليوم هي ثامن أكبر بلد مستضيف للاجئين في العالم والثالث من حيث النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، في بيئة يتضاءل فيها حيز اللجوء على الصعيد العالمي.

وجابهت أوغندا هذه التحديات منذ أن استضافت لاجئين من بولندا خلال الحرب العالمية الثانية. وقد استضافت أوغندا، منذ عام ١٩٥٩ وحتى الآن، قرابة ١٦٠ ٠٠٠ لاجئ في المتوسط. وتم تدوين هذا التضامن في السياسة العامة، حيث جرى إدماج حماية اللاجئين وإدارتهم في خطة بلدنا للتنمية الوطنية، فضلا عن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتنفذ حكومة أوغندا إلى حد كبير استجابة شاملة، ينبغي اعتمادها على الصعيد العالمي. وتحتاج حكومتنا إلى التزام المجتمع الدولي بضمان استمرار التدخلات في نظام الحماية في البلد وبناء شراكات قوية على الصعيد الداخلي والإقليمي والعالمي للتصدي لمسألة الهجرة القسرية.

وتحتاج أوغندا إلى دعم من أجل الانتقال إلى آفاق حلول إنسانية لحالات اللاجئين التي طال أمدها. وهي تملك الأطر التمكينية وترتبط بشراكات قوية تتخطى فجوة التنمية الإنسانية. وستواصل أوغندا كفالة احترام حقوق اللاجئين عن طريق – أولا وقبل كل شيء – الاعتراف بجميع اللاجئين بصورة أولية وتوفير وثائق الهوية أو وثائق السفر وتسجيل جميع الأطفال الذين يولدون في مخيمات اللاجئين في أوغندا وتوفير سبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم وحرية التنقل. كما نتيح لهم الحق في العمل وإنشاء الأعمال التجارية.

ويُمنح اللاجئون، من خلال نهج التوطين، أراض للسكن وللإنتاج الزراعي إما من الأراضي الحكومية أو الأراضي المشاع. وتبلغ قيمة هذه الأراضي في الوقت الحالي حوالي ٥٠ مليون دولار. وقد اتخذت الحكومة الأوغندية خطوات للحصول على قرض من البنك الدولي من شأنه أن يساعد في معالجة الثغرات الإنمائية في المناطق التي تستضيف اللاجئين ولإعداد برنامج تمكين السكان المستضيفين للاجئين. ولا غنى عن مشاركة الفريق القطري للأمم المتحدة في برنامج تمكين السكان المستضيفين، الأمر الذي سيتيح تقديم المساعدة إلى البرنامج. وتقدر الحكومة الالتزام الذي أعرب عنه مؤخرا المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتقديم نحو ٣١ مليون دولار لتدخلات برنامج التمكين في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. ويهدف مشروع تمكين السكان المستضيفين للاجئين إلى تشجيع اللاجئين على أن يكونوا نشطين اقتصاديا وماليا وأن يعملوا جنبا إلى جنب مع المجتمع المضيف.

وبالإضافة إلى كل ذلك، هناك حاجة إلى تطوير القدرات المؤسسية للوزارة والحكومات المحلية التي تستضيف اللاجئين من أجل المحافظة على نظام الحماية الحالي. ويشمل هذا دعم

الوزارة بالموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ برامج البنك الدولي وبرامج تمكين السكان المستضيفين.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد براكاش شاران ماهات، وزير خارجية جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية.

السيد ماهات (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): إن الهجرة الدولية حقيقة واقعة متعددة الأبعاد في عصرنا ويجب علينا أن نواجهها بفعالية وبصورة كاملة. ولا بد أن نسعى إلى ضمان هجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن وبصورة منتظمة ومسؤولة بما في ذلك تنفيذ سياسات هجرة حسنة التخطيط والإدارة تأخذ في الاعتبار جميع أنواع وأسباب الهجرة، مثل الأسباب الاقتصادية والسياسية والبيئية والنزاع وما إلى ذلك، والاستجابات الإنسانية المناسبة في وقت الحاجة. إن العمال المهاجرين اليوم يشكلون جزءا هاما من التنقل البشري الحالي في جميع أنحاء العالم، مما يسهم في تنمية ونمو معظم الاقتصادات، فضلا عن مساعدة أسرهم في بلدان المصدر. إن ما يجنونه من تحويلات لا يأتي من دون تكلفة اجتماعية وثقافية وبيئية ضخمة وطويلة الأجل في أوطانهم.

وتؤكد نيبال من جديد الرأي القائل بضرورة بذل جهود منسقة ومتضافرة على الصعيد الوطني وعلى المستويين الإقليمي والدولي من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية وكرامة العمال المهاجرين وكذلك مكافحة العنف ضد العاملات المهاجرات وحماية حقوقهن الإنسانية الأساسية. وفي الوقت ذاته، ينبغي للبلدان المستضيفة أن تكفل حقوق العمال المهاجرين، على النحو المعترف به في الصكوك الدولية ذات الصلة.

وقد اعتمدنا في هذا الصباح إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١)، الذي أعتقد أنه سيعالج العديد من المسائل المحيطة باللاجئين والمهاجرين. ومع ذلك، فهناك بعض المسائل الهامة التي تحتاج إلى اهتمامنا العاجل.

فأولا وقبل كل شيء، ينبغي كذلك أن يُنظر إلى مشكلة تنمية البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين في ضوء قدرتها على القيام بذلك ومقدرتها على الوفاء بالالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية المعتمدة. ومن شأن توقع مزيد من الالتزامات من البلدان المضيفة للاجئين، بما في ذلك أقل البلدان نموا، زيادة أعبائها بدلا من تطبيق المبدأ الذي نوقش كثيرا وهو تقاسم الأعباء.

ثانيا، تعتقد نيبال أنه بما أنه ليس كل المهاجرين لاجئين، فينبغي ألا يعاملوا على إنهم لاجئون. فعلى سبيل المثال، يعمل النيباليون في بلدان مختلفة بصورة قانونية بناء على طلب البلدان المضيفة. وعلى الرغم من محدودية مواردنا وقدراتنا، وبالنظر إلى أننا بلد غير موقع على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام ١٩٦٧، تظل نيبال سخية وما فتئت منذ أمد بعيد تستضيف لاجئين من مختلف البلدان لأسباب إنسانية.

وتشعر نيبال بالامتنان للمجتمع الدولي على التفهم والدعم الذي قدمه لها في التعامل مع اللاجئين داخل حدودها. غير أننا أدركنا أن مسألة اللاجئين السياسيين لا يمكن حلها من غير مشاركة بلدان المصدر. وفي حالات اللاجئين والمهاجرين الناجمة عن الأسباب التي يتسبب فيها الإنسان، ينبغي مساءلة القُطر المسؤول وليس البلد الذي يقيم فيه اللاجئون والمهاجرون. وهذا ينطبق بصفة خاصة على حالة بلد مثل نيبال.

وفي حين أن نيبال تقدر المبادرات الملموسة التي اتخذتها بلدان متقدمة عديدة من أجل إعادة توطين اللاجئين البوتانيين الذين يعيشون في نيبال منذ وقت طويل، فإنه ينبغي احترام حقهم في العودة إلى وطنهم. وفي الوقت نفسه، أذكر الجمعية

بأن اللاجئين المتبقين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في نيبال ينتظرون بشغف العودة إلى وطنهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تمويل اللاجئين حتى تتم إعادة توطينهم في وطنهم.

والآن أختتم بياني، واثقا من أن المداولات بشأن هذه المسائل الدولية الهامة والالتزامات التي قطعت هنا اليوم والتي ستقطع في الأيام المقبلة ستسهم إسهاما كبيرا في معالجة المسائل المتعلقة بالتحركات الكبيرة للمهاجرين واللاجئين. وتتطلع نيبال إلى التنفيذ الحكيم لإعلان نيويورك الذي تم التوصل إليه بوصفه الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يون بيونغ – سي، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية كوريا.

السيد يون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): استشهدت في العام الماضي، خلال الاجتماع الرفيع المستوى المعني باللاجئين والهجرة، بملاحظات السيد أنطونيو غوتيريس، المفوض السامي السابق للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بأن مسألة اللاجئين ليست مجرد أزمة أعداد ولكنها أزمة مسؤولية وقيم. بيد أننا ما زلنا لا نملك أن نتنفس الصعداء. بل في الواقع، تعمق الشعور بالأزمة. وقد كانت صورة عمران دقنيش ذي السنوات الخمس في سورية، غارقا في دمائه ويغطيه الغبار، تذكرة صارخة بالواقع، أعادت إلى أذهاننا الوفاة المأساوية للطفل الكردي إيلان في العام الماضي.

فمسألة اللاجئين والمهاجرين ليست جديدة. بيد أن ما يثير قلقنا هو الحجم غير المسبوق لتحركاتهم والتعقيد الذي يكمن وراء أسبابها. وقد بلغ عدد اللاجئين أعلى مستوى له منذ الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت نفسه، يرتبط التشريد القسري ارتباطا وثيقا بدوافع مختلفة بما في ذلك النزاعات والعنف والإرهاب والفقر الساحق. وعلاوة على ذلك، فإن النزاعات الطويلة الأمد قد ربطت بين اللاجئين والمهاجرين بشكل أوثق، إذ أن الفارين طلبا لسلامتهم قد يصبحون مهاجرين يسعون إلى حياة أفضل.

إن الأزمة المزدوجة للاجئين والمهاجرين مسألة متعددة الجوانب، يترابط فيها السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ولذلك، فهي تتطلب من المجتمع الدولي أن يتبع نهجا شاملا وكليا، على النحو المتفق عليه في مؤتمر القمة العالمي الأول للعمل الإنساني المعقود في أيار/مايو الماضي، بمبادرة من الأمين العام بان كي – مون. وحتى يتم التصدي للتحدي غير المسبوق لتحركات اللاجئين والمهاجرين الكبيرة، من المهم للغاية أن ننسق الجهود الفورية والطويلة الأجل بطريقة منهجية على أن يكون للأمم المتحدة الدور المحوري في هذا الصدد. وينبغي لنا، في المدى القصير، تعزيز الحماية والمساعدة الإنسانية للمحتاجين، بصرف النظر عن مركزهم. وخلال هذه العملية، يجب كفالة مبادئ عدم الإعادة القسرية والعمليات القانونية العادلة وحماية حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، نرحب باعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) بوصفه وثيقة ختامية لهذا الاجتماع.

وقد واصلت جمهورية كوريا، وهي أول بلد في آسيا يسن قانونا للمهاجرين وطالبي اللجوء، تحسين إجراءاتها لتحديد مركز اللاجئ وتيسير تحسين معاملة ملتمسي اللجوء. كما أطلقت الحكومة الكورية في العام الماضي مشروعا رائدا لإعادة التوطين للعمل مع المجتمع الدولي بنشاط في جهود تقاسم الأعباء.

وينبغي للتعاون الإنمائي أن يسير جنبا إلى جنب مع المساعدة الإنسانية من أجل حل أزمة اللاجئين بصورة مستدامة في الأجل الطويل. وإذ تستمر أزمات اللاجئين، تبرز حاجة متزايدة إلى دعم بناء القدرات من أجل مساعدة اللاجئين في الوقوف على أقدامهم مرة أخرى. وتستحق أشد فئات

السكان ضعفا، ولا سيما النساء والأطفال، تكريس قدر أكبر من الاهتمام.

وقد زادت حكومة بلدي، علاوة على ذلك، المساعدة المالية للاجئين بمقدار عشرة أضعاف على مدى السنوات الخمس الماضية. ونقوم أيضا بربط المساعدة الإنسانية بالتنمية من خلال توفير التعليم والصحة والتدريب المهني للاجئين. وتركز جمهورية كوريا بصفة خاصة على تمكين المرأة من خلال مبادرة حياة أفضل للفتيات التي طرحها الرئيس بارك جيون هاي في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في أيلول/سبتمبر من العام الماضي (انظر A/70/PV.7).

وإلى جانب الاجتماع الرفيع المستوى بشأن اللاجئين السوريين في شباط/فبراير ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في أيار/مايو، أعتقد أن اجتماع اليوم الرفيع المستوى يمثل ثالث معلم هام في بحثنا عن حل مستدام لأزمات اللاجئين والمهاجرين. وآمل مخلصا أن يحشد اجتماع اليوم بفعالية الإرادة السياسية اللازمة لمعالجة التحدي الأكثر إلحاحا الذي نواجهه معا كجنس بشري.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سيمونيتا سوماروغا، المستشارة الاتحادية ورئيسة الإدارة الاتحادية للعدل والشرطة في الاتحاد السويسري.

السيدة سوماروغا (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): في العام الماضي، شهدت أوروبا ما ظل الناس في العديد من البلدان في أفريقيا والشرق الأوسط يعيشونه طيلة عقود أي: الوصول اليومي لآلاف الأشخاص الذين يلتمسون الحماية أو حياة أفضل. فكيف استجابت أوروبا لهذا التحدي الكبير؟ وكما شهدنا، لم تكن أوروبا مستعدة. ولم تتمكن من الاستجابة بصورة جماعية للأزمة، لارتباكها في كثير من الأحيان. وللأسف، بينت الأزمة أنه في حالات الطوارئ، ينصب تفكير الكثيرين على أنفسهم فحسب.

واليوم، لا تزال أوروبا تفتقر إلى سياسة موحدة بشأن اللجوء. غير أن وصول آلاف الأشخاص الفارين من الحرب أدى إلى عمل مشترك في أوروبا.

فقد تم الاتفاق على برامج النقل وإعادة التوطين في العام الماضي تحت ضغوط سياسية كبيرة. وهي، على الرغم من عدم كفايتها، تسير على الأقل في الاتجاه الصحيح – نحو المسؤولية المشتركة. ويجب من الآن فصاعدا يجب ألا ندع الأحزاب التي تتبع النظرية الشعبوية تستغل الهجرة لأغراض سياسية محلية.

وعلى ذلك، فما هو دور المجتمع الدولي في معالجة الزيادة في حركات الهجرة؟ فقد تضاعفت خمس مرات. أولا، لا تزال اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين ومعاهدات حقوق الإنسان حتى هذا اليوم أفضل الأدوات لضمان حماية المهاجرين واللاجئين. ثانيا، يجب علينا أن نجد سبلا لتقاسم المسؤوليات التي تنتج عن هذه التحديات الدولية على نحو عادل وعلى صعيد عالمي. ثالثا، يجب أن نتوصل إلى الوسائل الكفيلة بالاستجابة للأنواع الجديدة من الإكراه على النزوح التي نشهدها، مثل التحركات الناجمة عن الاحترار العالمي. ولهذا السبب تؤيد سويسرا كذلك إدماج المنظمة الدولية للهجرة في منظومة الأمم المتحدة. رابعا، ينبغي للسياسات المتعددة الأطراف دائما أن تنظر إلى الهجرة بوصفها مدعاة للأمل. ويعمل المهاجرون، في معظم الحالات، بجد مما يساعد على تحسين الرفاه في بلدان إقامتهم بنفس القدر الذي يساعد على تحسين الرفاه في بلدانهم الأصلية. خامسا وأخيرا، تتطلب سياسات الهجرة متعددة الأطراف منابر تعزز النقاش والتعاون بين الدول.

وتؤمن سويسرا، لكل هذه الأسباب، إيمانا راسخا بأهمية دعم إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١)

الذي اعتمدناه اليوم. وهو يؤكد على الأولويات الثلاث التي نعتقد أنها ستكون ضرورية في المستقبل – تعزيز حماية اللاجئين والمهاجرين في حالات الضعف ومنع التشريد القسري بالتصدي لأسبابه الجذرية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المشردين، مع أخذ مصالح واحتياجات السكان المحليين في الاعتبار. كما تؤيد سويسرا إبرام اتفاقين عالميين معنيين بالهجرة واللاجئين بحلول عام ٢٠١٨. وسيتوقف نجاح تلك المبادرات على قدرتها على الاستفادة من الخبرات المتاحة في جنيف، بوصفها المركز العصبي للقضايا المتصلة بالهجرة واللاجئين. وتعلن سويسرا، في ذلك الصدد، استعدادها لتقديم الدعم الكامل والاضطلاع بدور نشط وديناميي في هذا المجال.

ولطالما علمنا التاريخ أن هناك دائما طريقتين للاستجابة للتحديات الدولية الواسعة. تتمثل أحداهما في الانكفاء على الشؤون الداخلية؛ وتنطوي الأخرى على إظهار الشجاعة في اتخاذ خطوات مبتكرة لتحقيق تعاون أقوى متعدد الأطراف. وقد اتضح أن الأزمات التي حدثت حول الهجرة غالباً ما تكون في صميم أعظم إنجازاتنا متعددة الأطراف. وينبغي لنا، في ذلك الصدد، أن نتذكر اتفاقية جنيف التي أبرمت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وتظل العديد من الأسئلة مطروحة بشأن السياسة المتعددة الأطراف بشأن اللاجئين والهجرة، مثلما أن هناك العديد من المصالح المختلفة العاملة، التي يتعارض بعضها مع الآخر. غير أننا بحاجة إلى وجهة بوصلة واحدة فقط لنبحر تجاهها، وهي الكرامة الإنسانية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.